بشار عواد معروف

إزالات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها





مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع


الإتقان لا حد له


إهداء الناشر
مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
لصاحبها أشرف عبد المقصود


إبرازات الكتب المتعددة
ومناهج تحقيقها



الأستاذ الدكتور
بشار عواد معروف

إبرازات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع



الطبعة الأولى
١٤٤٠هـ = ٢٠١٨م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
١٠١٥٢ / ٢٠١٨م

ISBN

978 977 481 128 9

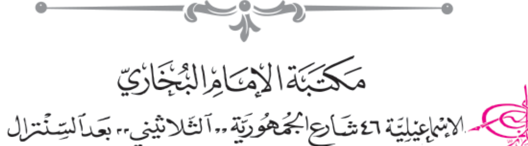


بطاقة فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية

معروف، بشار عوَّاد

إبرازات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها / بشار عواد معروف -.
ط١ .- الإسماعيلية: مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، ٢٠١٨ .
٩٦ ص ؛ ٢٤سم .
تدمك ٩ ١٢٨ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨
أ ـ الكتاب - تحقيق
ب ـ المخطوطات - تحقيق
ج- العنوان
ديوي ٨٠٨,٠٢

مكتبة الإمام البخاري



الإسماعيلية ٤٦ شارع الجمهورية .. آل الثلاثيني .. بعد السنترال
تليفون ٠٦٤٣٦١١٦٨٦

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسَّلام على سيِّدنا وإمامنا محمد المبعوث بمكارم الأخلاق والشِّيَم ، وعلى آله وصحبه ومَن اهتدى بهديه .

وبعد: فهذا كُتَيِّب مُختصرٌ مُعْتَصرٌ في موضوع عظيم الأهمية في علم تحقيق النصوص، وهو تعددُ الإبرازات للكتاب الواحد، قَلّما عُنِي به المَعْنيون بتحقيق النصوص، تَحَصَّل عندي نتيجة خبرة زادت على نصف قرن في تحقيق النصوص، رأيتُ من المفيد أن أشرك فيه زُملائي وطَلبتي النُّجُب للنظر فيه وتدبره والأَخْذ به إن وجدوه أهلًا لذلك عند قيامهم بدراسة النُّسَخ الخطية لأي كتاب يرومون تحقيقه، وقد تَصَدَّيتُ لهذا الأمر وتَوَقّدت له لما رأيتُ فيه من خُلْفٍ بين بعض الطلبة ممن اعتاصَ عليهم إدراكه وتَعَذَّرَ، بل وتَعَسَّرَ في بعض الأحيان، فكانَ لا بُد من تأمل أعطافِه واستقصاء غرضِه وسَبْر غوره لتعم فوائدُه وتُرْتَجى عوائدُه . والله هو الموفق للصواب إليه المرجع والمآب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران : ٨] .

عَمَّان في يوم الجُمُعة

السابع من ذي القعدة سنة ١٤٣٩هـ

وكتب أفقر العباد

بشار بن عواد



لقد أصبح معلومًا في بدائِهِ مناهج التأليف قديمًا وحديثًا أنَّ كثيرًا من المؤلِّفين يُعيدونَ النَّظَرَ في كتبِهم، لا سيما أولئك النّابهين المُتَعانين طلبَ العلم طوال عُمُرهم.

ونَرَى اليوم للكُتُب طبعات أولى وثانية وثالثة وهلم جَرًّا، يجري فيها المؤلِّفُ قلمَهُ هنا وهناك زيادةً وحذفًا، إصلاحًا وتنقيحًا، وهو صنيعٌ محمودٌ يصلحُ الفاسد، ويقيم المائِدَ ويُقَوِّم الحائد.

ولا يختلف المؤلِّفون في عصر المخطوطات عن أَخْلافِهم الذين عاشوا عَهْد المطبوعات، فكانَ الواحدُ منهم يؤلِّفُ الكتابَ فيخرجُ نسخةً خطيةً منه، فينتسخُ النساخ أو التلامذةُ أو طلبةُ العلم نسخةً عنها، ثم يُعِيدُ المؤلِّفُ النَّظَرَ في كتابه زيادةً وحَذْفًا وتَنْقيحًا، فتُنْسَخُ عنه النُّسَخُ، ولعله كُلّما تطاولَ به الزَّمن أعادَ النظرَ في كتابه تجويدًا وتَحْسينًا، فيتوفَّى المؤلفُ وتُنْسَخُ النُّسخ عن نُسخته الأخيرة المُعَدَّلة، ومن ثم تختلفُ النسخ الخطية التي نُسخت عن نُسْخة المؤلف في كل مرحلةٍ من المراحل المَذْكورة، وأطلقنا على كل نوع من الأنواع المتقدمة «**إبرازة**» تُماثل ما يُعرف في عَصْرنا بالطبعة.

ومن المعلوم في بدائِهِ العُقول **أنَّ الإبـرازةَ الأخيرةَ هي التي تمثِّلُ ما ارتضاهُ المؤلف في آخر حياته، وهي ناسخةٌ للإبرازات الأُخَر**، وهي التي يتعيَّن أن يُقام عليها تحقيق النَّص، إذ من غير المعقول أن يَعتمد المُحَقِّق

شيئًا حَذَفهُ المؤلِّف أو جملةً لم يرتضها فَعَدَّلها، أو يُهْمِلُ مادةً زادها وارتضاها فصارت جزءًا من النَّص.

۞ **وقد اتخذت الإبرازات أنحاء شَتَّى من أبرزها:**

أولًا : المُسَوَّدةُ والمُبَيَّضة

ثانيا : المُبَيَّضة الثانية

ثالثا : الحذف والمُسْتَجَد

رابعًا : النُّسْخَة المَزِيدة المُعَدَّلة

خامسًا : إِعَادة صياغة النَّص

ويأتي تفصيل الكلام عليها فيما يلي ، مع أمثلة توضح المقصود :





أَوَّلًا: ٱلْمُسَوَّدَةُ وَٱلْمُبَيَّضَةُ





جَرَت عادة كثير من المؤلِّفين العرب من قديم الزَّمان وهلم جرًّا كتابةَ مُسَوَّدة للكتاب الذين يرومون تأليفَهُ، ثم يُعيدونَ تبييضَهُ، فيزيدون على نَصِّ المُسَوَّدة ، ويحذفون ما يرونَهُ غير مناسب أو خطأ.

ومن أَشْهَر الكتب التي لها عِدَّة إبرازات:

١ـ « **التاريخ الكبير**» **للإمام البخاريّ** : قال محمد بن أبي حاتم ـ ورَّاق البخاري ـ : سمعت البخاري يقول: «لو نُشِر بعضُ أُستاذي، هؤلاء لم يفهموا كيف صَنَّفتُ كتاب «التاريخ» ولا عرفوه». ثم قَالَ: «صَنَّفْتُه ثلاث مرات»[(١)].

٢- **كتاب «اليَاقوت في اللُّغة» للإمام غلام ثَعْلب** . قال النديم : «قرأت بخط أبي الفتح عبيد الله بن أحمد النَّحْويّ عليه ـ وكان صَدُوقًا بَحَّاثًا مُنَقِّرًا ـ : وكان أبو عُمر محمد بن عبد الواحد ـ صاحب أبي العباس ثَعْلب- ابتدأ بإِمْلاء هذا الكتاب ـ**كتاب «الياقُوت»**ـ يوم الخميس لليلةٍ بَقِيَت من المُحَرَّم سنة سِتٍّ وعِشْرين وثلاث مئة في جَامع المدينة، مَدينة أبي جعفر، ارْتجالًا من غير كتاب ولا دُسْتُور، فمَضَى في الإملاءِ مَجْلسًا مَجْلسًا إلى أن انتهى إلى آخره. وكتبتُ ما أملاه مَجْلسًا يتلو مَجْلسًا. ثم رأى الزِّيادة فيه، فَزادني أَضْعَافَ ما أَمْلَاهُ، وارْتَجَلَ «**يَوَاقيتَ**» أُخَر، واخْتَصَّ بهذه الزيادة أبو محمد الصَّفَّار، لملازمته وتَكْرير قِراءَته لهذا الكتاب على أبي عُمَر، فأُخِذت الزِّيادات منه. ثم جَمَع الناسَ على قِرَاءة أبي إسحاق الطبري له، فَسَمَّى هذه القراءة «**الفَذْلَكَة**»، فقَرَأه عليه وسَمِعَهُ الناس. ثم زاد فيه بعد ذلك، فجَمَعْتُ أنا في كتابي الزيادات كلها، وبَدَأْتُ بقراءة الكتاب عليه يوم الثلاثاء لثلاثِ ليالٍ بقين من ذي القعدة سنة تسع وعشرين وثلاث مئة، إلى أن فَرَغْتُ منه في شهر ربيع الآخر سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة، وحَضَّرْتُ

---

(١) رواه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢/ ٣٢٥) ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٢/ ٧٥) والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٤/ ٤٤٠).

النُّسَخ كلَّها عند قِرَاءَتي: نُسْخَة أبي إسحاق الطَّبَريّ، ونُسْخَة أبي محمد بن سعد القُطْربلي ونُسْخَة أبي محمد الحجَّاجي، وزَادَني في قِرَاءَتي عليه أشْيَاء. وتَوافَقْنا في الكتاب كلِّه من أوَّلِه إلى آخِرِه. ثم ارتَجَلَ بعد ذلك «**يواقيت**» أخر وزيادَات في أضْعَافِ الكتاب، واخْتُصَّ بهذه الزيادة أبو محمَّد وَهْب لمُلازَمَتِه. ثم جَمَعَ الناس وَوَعَدَهُم بعرض أبي إسحاق الطَّبريّ عليه هذا الكتاب. وتكون آخِرَ عَرْضَة يَتَقَرَّر عليه الكِتابُ، ولا تكون بعدها زيادة، وسَمَّى هذه العَرْضَة «**المِحْرَابيَّة**». واجتمع الناس يوم الثلاثاء لأربعِ عَشْرَة ليلة خَلَت من جُمادى الأولى من سنة إحدى وثلاثين وثلاث مئة في منزله بحضرة سِكَّة أبي العَنْبَر، فأملى على الناس ما نُسْخَتُه: « **قال أبو عمر محمد بن عبد الواحد: هذه العَرْضَةُ هي التي تَفَرَّدَ بها أبو إسحاق الطبريِّ، آخر عَرْضَةٍ اسْمَعُها بَعْدَها، فمن رَوَى عنِّي في هذه النسخة وهذه العَرْضَة حَرْفًا وَاحِدًا فليس هو من قَوْلي وهو كذَّاب عليّ. وهي من السَّاعَة إلى السَّاعَة من قِراءة أبي إسحاق على سَائِر النَّاس وأنا أسْمَعُهَا حَرْفًا حَرْفًا** ».

قال أبو الفَتْح: وبَدَأ بهذه العَرْضَة يوم الثلاثاء لأربعِ عَشْرَة ليلةٍ خَلَت من جُمَادى الأولى سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة(١).

ومن المعلوم: **أنَّ المُسَوَّدة** هو عملٌ غير مكتمل يحتاجُ من مؤلفه إعادة نظر عند تَبْييضه، ويكون فيه شَطْب وزيادات ورُبما أوراقٌ طيّارة تُوضع بين الأوراق.

وقد وصلت إلينا مُسَوَّدات بعض الكتب والنُّسخة المُبَيَّضة منها.

نذكرُ من ذلك مثلًا لا حصرًا:

---

(١) «الفهرست» طبعة مؤسسة الفرقان، بتحقيق أيمن فؤاد سيد ١/ ٢٣١ـ٢٣٣.



المثال الأول

كتاب « التَّمهيد » لابن عبد البر

إنَّ الإمام أبا عُمر يوسُف بن عبد الله النَّمَري المعروف بابن عبد البر (٣٦٨-٤٦٣هـ)، قد كتب «التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» أولًا مُسَوَّدة ثم بَيّضها، فحذف بعضَ النصوص، وزادَ نصوصًا كثيرةً لم تكن في المُسَوَّدة وعَدّل الكثير من العبارات .

وقد وَصَلت إلينا الكثير من المخطوطات التي نُقِلَت من المُسَوَّدة مثل :

۞ مُجلد مكتبة فيض الله بإستانبول رقم (٢٩٥) الذي رمزنا له في نشرتنا بـ(ي١).

۞ ومجلد آخر في المكتبة نفسها برقم (٤٦٨) رمزنا له بـ (ي٢) وفيه التصريح بالنقل من نسخة منسوخة من المُسَوَّدة حيث جاء في آخره: «في الأصل المنتسخ منها النُّسخة التي نُسِخَت منها هذه النُّسخة: نسخة نُسِخَت من مسودة المؤلف أبي عُمر بن عبد البر بخط يده».

۞ ومنها المجلد المحفوظ في المكتبة القادرية ببغداد برقم (١٢٩)، وهو المجلد الأوّل من نُسخة لعلها كانت تتكون من أربع مجلدات، وهي منقولة من نُسخة بخط الإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن أحمد التُّجيبي الإشبيلي المالكيّ المعروف بابن الحاج إمام محراب المالكية بجامع دمشق (٦٣٨-٧١٨هـ).

۞ ومنها المجلد المحفوظ في المكتبة التيمورية (٢٩٢) حديث، وهو المجلد الخامس من نسخة تتكون من ستة مجلدات، وهو الذي رمزنا له بالحرف (ت) وغيرها كثير مما وصفناه عند تحقيقنا لهذا الكتاب.

أما المُبَيَّضة : فقد ظهرت في النُّسخة المحفوظة في خزانة كتب كوبرلي بإستانبول المكتوبة سنة ٥٧٠هـ وبعض المجلدات المحفوظة بدار الكتب المصرية وغيرها مما وصفناه في مقدمتنا لنشرة هذا الكتاب .

◉ وقد أنكر بعض من لا معرفة له بعلم التحقيق والتعامل مع النسخ الخطية وبيان قيمتها أن تكون نسخة كوبرلي المكتوبة سنة ٥٧٠هـ وبعض مجلدات دار الكتب المصرية هي الإبرازة الأخيرة لكتاب «التمهيد»، وأن ليس هناك من دليل ملموس يؤكّد ذلك على الرغم من الأمثلة الكثيرة التي قدمتها من الزيادات والحذف وتغيير في صياغة العبارات.

ومن هنا رأيت من المفيد أن أذكر مثلًا واحدًا يدمغ هذا الفَهْم المعوج لكل ما قدمنا من أدلة، فقد ثبت أنَّ ابن عبد البر كتب «الاستذكار» بعد الإبرازة الأولى للتمهيد، فقال في مقدمته: «أما بعد، فإن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا نفعهم الله وإيانا بما علمنا سألونا في مواطن كثيرة مشافهة ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبًا أن أصرف لهم كتاب «التمهيد» على أبواب «الموطأ» ونَسَقه وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدتُ شرحهما خاصة في التمهيد... إلخ (١/ ١٦٤-١٦٥).

وقال أيضًا: «ولم أذكر في كتابي هذا شيئًا من معاني النقل وغوائله وعلم

طرقه وعلله ولا من فضائل مالك رحمه الله وأخباره إذ ذاك كله مذكور بأتم ذكر وأكمله في كتاب التمهيد والحمد لله» (١/ ١٦٨).

ثم أحال إلى «التمهيد» في مئات المواضع[1] من «الاستذكار» لا أرى حاجة إلى ذكرها لكثرتها وشيوعها.

على أننا وجدنا في الإبرازة الأخيرة من «التمهيد» إحالة على «الاستذكار»، مما يؤكد أنه أعاد النظر في «التمهيد» بعد تأليف «الاستذكار».

فمن ذلك قوله:

٣/ ٣٢٨: «وقد ذكرنا هذا الحديث بإسناده في كتاب الزكاة من كتاب الاستذكار».

٤/ ٣٥٩: «وقد أوضحنا هذا المعنى في كتاب الاستذكار». وقد ورد هذا النص في المجلد الثالث المحفوظ في كمانكش، الورقة (١٠٧أ) وفي د١، وهما من الإبرازة الأخيرة.

٤/ ٣٦٠: «وقد زدنا هذا بيانًا وإيضاحًا في كتاب الاستذكار، والحمد لله»، وهو في المخطوطتين السابقتين.

٤/ ٤٠٣: «وقد ذكرنا ما للعلماء من خلافه وموافقته ووجه قول كل واحدٍ منهم في كتاب الاستذكار، والحمد لله»، والنص في د١ والورقة (١١٥ب) من مجلد كمانكش.

---

(١) لقد أحال المؤلف على «التمهيد» في أكثر من ألف ومئة موضع من الاستذكار.

١٣/ ٣٣٦: «وقد أتينا بما للعلماء في هذه المسألة وأخواتها من التنازع والمذاهب في كتاب الاستذكار، والحمد لله».

فهذه النصوص من أقوى الأدلة على أنَّ نسخة كوبرلي والمجلد المحفوظ في كمانكش، وبعض مجلدات دار الكتب المصرية هي الممثلة للإبرازة الأخيرة لكتاب «التمهيد»، **وإلا كيف نفسر إحالته في التمهيد على الاستذكار الذي ألّفه بعد التمهيد؟!**

◉ **ومن أمثلة الفروق الكبيرة بين الإبرازتين الأولى والثانية:**

۞ أن المصنِّف رحمه الله كان قد كتب في صدر كتابه ترجمةً وضسِيعةً للإمام مالك بن أنس، يرحمه الله، ثم رأى بعد ذلك حذْفَها ونقلها إلى كتابه «الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء»، فقد جاء في حاشية الورقة (١٢ أ) من الأصل ما يأتي :

« كان أبو عمر بن عبد البر رحمه الله قد بوّب بعد هذا في صدر هذا الديوان بابًا ذَكر فيه فضائل مالك وتوقيه في النقل، وجملةً من سِيَره وإمامته في الدين، فلما ألَّف كتاب الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء، نقل ذلك الباب إليه، وأزاله عن التمهيد، فلذلك سقط ذلك الباب من هذه النسخة وأكثر النسخ، وبقيت الإحالةُ عليه في هذا الموضع».

قلتُ: بقي هذا الباب في نسختَي (ق) و(ف١) كونهما من الإبرازة الأولى، ومع ذلك بقي في طبعة وزارة الأوقاف، وفي الطبعة التي جُمعَتْ فيها شروح الموطأ، والتي نشرها مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، مما يدلُّ على عدم إدراكهم لهذا الأمر، وعدم التزامهم بتحقيق رغبات المؤلف على

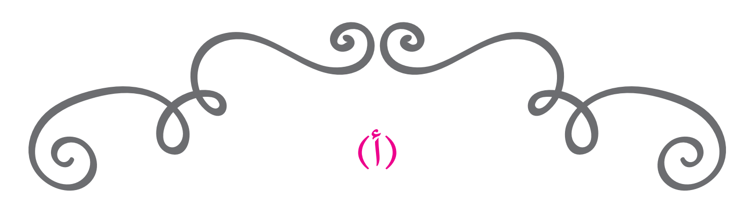
الرغم من الإشارة المذكورة في نُسخة الأصل.

◉ **وقد تميزت الإبرازة المُبَيَّضة بما يأتي:**

أ ـ كثرة النصوص التي زادها على المُسَوَّدة (الإبـرازة الأولـى)، وهي زيادات كثيرة جدًا لا يمكن عزوها إلى سقوط من النسخ الأخرى التي تمثل الإبرازة الأولى.

ب ـ حذف بعض النصوص التي لم ير المؤلف فائدة في وجودها أو استبدالها بما هو أحسن منها.

جـ ـ إعادة صياغة كثير من العبارات بما يفيد تحسينها وتجويدها.



(أ)

الزيادات على الإبرازة الأولى

أما الزيادات على الإبرازة الأولى فهي كثيرة جدًا، لو جُمِعت لجاء في مئات الصفحات.

ولعلي أضرب مثلًا لهذا الصنيع :

١

◉ فمن ذلك : ما زاده على تمهيد الحديث الثالث لعبد الله بن دينار عن ابن عمر: «كنا إذا بايعنا رسولَ الله ﷺ على السمع والطاعة، يقول لنا: فيما استطعتم».

فعند مقابلة بعض نسخ الإبـرازة الأولـى بالأصل الـذي يمثلُ الإبـرازة الأخيرة، فمما زاده: قوله (١٠/ ٣٧٦-٣٧٧):

«حدَّثنا أحمدُ، قال: حدَّثنا مَسْلَمَةُ، قال: حدَّثنا جعفرُ بن محمدِ بن الحَسَنِ الأصْبَهانيُّ، قال: حدَّثنا يُونُسُ بن حَبيبٍ، قال: حدَّثنا أبو داودَ الطَّيالِسيُّ، قال: حدَّثنا حمّادُ بن سَلَمَةَ، عن عليِّ بن زَيْدٍ، عن أنَسٍ، قال: قَدِمتُ على عُمرَ بعدَ هَلاكِ أبي بكرٍ، فقلتُ: ارفَعْ يدَكَ أُبايِعْكَ على ما بايَعتُ عليه صاحِبَيك من قبلُ، أعني النَّبيَّ ﷺ وأبا بكرٍ، فبايَعتُهُ على السَّمع والطّاعةِ، فيما اسْتَطعتُ».

وقوله في (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠):

«وذكَرَ ابنُ أبي شَيْبَةَ، قال: أخبَرَنا عبّادُ بن العوّام، عن أشعثَ بن سَوّارٍ، عن أبيه، قال: سمِعتُ موسى بن طَلْحةَ، قال: بعثَ فيَّ أميرُ المُؤمِنينَ عليٌّ وأنا في الأسارى، فانْطَلقتُ، فدخَلْتُ عليه فسلَّمتُ، فقال: أتُبايعُ وتدخُلُ فيما دخلَ فيه النّاسُ؟ قلتُ: نعم، قال: هكذا. ومدَّ يدَهُ فبَسَطها، قال: فبايَعتُهُ، ثُمَّ قال: ارجِعْ إلى أهلِكَ ومالك. قال: فلمّا رآني النّاسُ قد خَرَجتُ، جَعلُوا يدخُلُونَ فيُبايِعُونَ.

وقد مَضَى في بابِ ابنِ الـمُنْكدِرِ كثيرٌ من أحاديثِ البَيْعةِ والـمُصافَحةِ بها، عندَ ذِكرِ بَيْعةِ النِّساءِ، والحمدُ لله.

حدَّثنا أحمدُ بن سَعيدٍ، قال: حدَّثنا ابنُ أبي دُلَيم، قال: حدَّثنا ابنُ وضّاح، قال: حدَّثنا ابنُ أبي مريمَ، قال: حدَّثنا نُعَيمٌ، قال: حدَّثنا ابنُ المُباركِ، عنِ ابنِ عُيَينةَ، قال: أخبَرني الوليدُ بن كثيرٍ، عن وَهْبِ بن كَيْسانَ، قال: سمِعتُ جابرَ بن عبدِ الله، يقولُ: لمّا قدِمَ مُسلِمُ بن عُقْبةَ المدينةَ، أتَتِ الأحياءُ يُبايِعُونهُ، فأتَى بنُو سَلِمةَ، ولم آتِ معهُم، فقال: لا أُبايِعُكُم حتّى يخرُجَ إليَّ جابرٌ. قال: فأتاني قومي، فناشَدُوني الله، فقلتُ لهم: أنْظِرُوني، فأتَيتُ أُمَّ سلَمةَ، فاسْتَشرتُها في الـخُرُوج إليه، فقالت: والله إنِّي لأراها بَيْعةَ ضَلالةٍ، ولكِن قد أمَرتُ أخي عبدَ الله بن أبي أُميّةَ أن يأتيهُ فيُبايِعَهُ. كأنَّها أرادَتْ أن تحقِنَ دَمَهُ. قال جابرٌ: فأتَيتُهُ فبايَعتُهُ.

قال أبو عُمر: كذا قال: أخي عبدَ الله بن أبي أُميّةَ. وصوابُهُ: ابنَ أخي عبدَ الله بن عبدِ الله بن أبي أُميّةَ. ولم يُدرِك أخُوها الـحَرّةَ، تُوفِّي قبلَ ذلك بكثيرٍ.

وبه عنِ ابنِ المُباركِ، قال: حدَّثنا أبو عَوانةَ، قال: حدَّثنا سِماكُ بن حَرْبٍ، أنَّهُ سألهُ رَجُلٌ من الذينَ بايَعُوا المُختارَ الكذّاب، فقال: تخافُ علينا من بَيْعتِنا لهذا

الرَّجُلِ؟ فقال: ما أُبالي أبايَعتُهُ، أو بايَعتُ هذا الحجَرَ، إنَّما البَيْعةُ في القَلْبِ، إن كُنتَ مُنكِرًا لما يقولُ، فليسَ عليكَ من بَيْعتِكَ بأسٌ».



◉ ومثله ما زاد على تمهيد الحديث الرابع لعبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ:

أنَّ رسُولَ الله ﷺ، قال: «إنَّ بلالًا يُنادي بليلٍ، فكُلُوا واشربُوا حتّى يُنادي ابنُ أُمِّ مَكْتُوم» (١٠/ ٣٨١). فلم يذكر في الإبرازة الأولى إلا الفقرة الأولى، وهي قوله: «في هذا الحديثِ الأذانُ للصُّبح قبلَ الفَجْرِ، وقد مَضَى القولُ في ذلك، وما فيه من التَّنازُع بينَ العُلماءِ، واختِلافِ الآثارِ في ذلك، في بابِ ابنِ شِهاب، عن سالم، من كِتابِنا هذا، وكذلك مَضَى القولُ هُناكَ في سائرِ معاني هذا الحديثِ، فلا معنى لإعادةِ ذلك هاهُنا».

ثم زاد في الإبرازة الأخيرة ما يأتي:

«أخبَرنا عبدُ الله بن محمدٍ، قال: أخبرنا أحمدُ بن سَلْمانَ، قال: أخبَرنا عبدُ الله بن أحمد بن حَنبل، قال: حدَّثني أبي، قال: حدَّثنا شُعَيبُ بن حَرْبٍ، قال: سمِعتُ مالكًا، وذكَرَ سُفيانُ، فقال: أما إنَّهُ فارَقَني على أن لا يشرَبَ النَّبيذ، قلتُ: أليسَ قد أمرَ النَّبيُّ عليه السَّلامُ بلالًا أن يُعيدَ الأذانَ؟ فقال: قال رسُولُ الله ﷺ: «إنَّ بلالًا يُنادي بليلٍ، فكُلُوا واشربُوا». قلتُ: إنَّهُ قد أمرَهُ أن يُعيدَ الأذانَ. قال: لم يَزَلِ الأذانُ عندَنا بليلٍ. ثُمَّ قال: لم يأخُذ أوَّلُونا عن أوَّليكُم، قد كان عَلْقمةُ والأسودُ ومسرُوقٌ، فلم يأخُذ عنهُم أحَدٌ منّا، فكذلك آخِرُونا لا يأخُذُونَ عن آخِريكُم».



◉ وكذلك ما زاد في تمهيد الحديث السادس لعبد الله بن دينار عن ابن عمر (١٠/ ٣٨٥):

«لم يُختَلف في إسنادِ هذا الحديثِ، والحمدُ لله، ولا في لفظِهِ.

وقد حدَّثنا خَلَفُ بن قاسم، قال: حدَّثنا عبدُ الله بن جَعفرِ بن الوَردِ وعبدُ الله بن عُمرَ بن إسحاقَ، قالا: حدَّثنا إسحاقُ بن إبراهيمَ بن جابرٍ، قال: حدَّثنا سعيدُ بن أبي مريمَ، قال: أخبَرنا مالكٌ، عن عبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، قال: رأيتُ رسُولَ الله ﷺ يُشيرُ إلى المشرِقِ، يقولُ: ها إنَّ الفِتنةَ هاهُنا، إنَّ الفِتنةَ هاهُنا، من حيثُ يَطْلُعُ قرنُ الشَّيطانِ».

٤

◉ وحين وقفنا على المجلد الثالث من النسخة المكتوبة سنة ٥٧٠هـ في خزانة كتب كمانكش وجدنا فيها الزيادات الآتية على نشرتنا الأولى لعدم وقوفنا على هذا المجلد عند قيامنا بتحقيق الكتاب:

٤/ ٣٩ يحوّل ما جاء في الحاشية (٥) إلى المتن وهو: «وقد روي معناه عن النبي ﷺ من طرق شتى، وسنذكر منها ما حضرنا إن شاء الله تعالى»، فقد ورد في الأصل، ويعدّل التعليق.

٤/ ٥٧ س٢ يضاف بعد لفظة «مرسل»: «عند أكثر الرواة».

٤/ ١٣٦ س١٢ يزاد بعد قوله: «سمع الله لمن حمده»: «دون أن يقولَ: ربنا ولكَ الحمدُ، وأنَّ المأمومَ يقتصرُ على قول: رَبَّنا ولكَ الحمدُ دون أن يقول:

سَمِعَ اللهُ لمن حَمده».

٤/ ١٧٥ يزاد بعد السطر الثاني: «وفي سكوتِ رسولِ الله ﷺ على قولِ عُوَيْمر فتَقْتُلونه ولم يُنْكر ذلك عليه دليلٌ على أنَّ مَن وَجَدَ معَ امرأته رجُلًا فقتَلَهُ ولم يجئ على ما ادَّعاهُ من ذلك ببيّنة أنّه يُقْتَلُ به. وقد بَيّنا هذه المسألة في باب سُهيل والحمدُ لله».

٤/ ٣٠٧ يزاد بعد قوله في السطر الرابع «بعد سلام إمامه»: «لا مَن فاتَهُ رَكْعة لم يَقْضِها إلا بعد سَلام إمامه».

٤/ ٣٠٨ يُعدّل النص في السطر ٤-٥: «أن رسول الله ﷺ صلّى على سُهَيْل بن بيضاء في المسجد وعلى أخيه سَهْل» إلى ما يأتي: «أنَّ رسولَ الله ﷺ صَلّى على سُهيل بن بيضاء في المَسْجد، ومن حديث غيرِه أنَّ رسولَ الله ﷺ صلّى على ابني بَيْضاء في المسجد سَهْل وسُهَيْل».

٤/ ٣٥٢ س١٠ يُزاد بعد قوله: «حينَ قفل من خيبر»: «وحين قَفَلَ من حُنَيْن، فالله أعلم، وأما قوله في هذا الحديث: حين قفل من خَيْبر، فالقفولُ...».

٤/ ٤٦٦ يحوّل ما جاء في الحاشية (٣) إلى المتن، فقد ورد في الأصل أيضًا.

٥/ ٩ يزاد بعد السطر الخامس: «رَوَى ابنُ مَهْدي، عن الثَّوْري، عن ابن جُريج، عن رجلٍ، عن عكرمة في قوله: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩] قال: كانَ موسى يدعو وهارون يؤمِّن فقال: ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾».

٥/ ١٣ يزاد في أول الصفحة: «وكان أبو هريرة إذا أتَى المسجدَ وقد قامت الصلاة نادى الإمام: لا تَفُتني بآمين».

٥/ ١٩ يزاد بعد السطر التاسع: «وذكر ابنُ وَهْب في موطئه، قال: أخبرنا يونس، عن ابن شهاب، قال: الجُبَارُ: الهَدْرُ، والعجماءُ: البهيمة. وذكر عبد الرزاق عن ابن جُرَيْج، عن سُليمان بن موسى: الجُبارُ: الهَدْر».

٥/ ٢١ يزاد في نهاية السطر الثاني: «وفي معنى ما أجمَعُوا عليه من ذلك ما يُبْطِلُ قولَ أهل الظاهر».

٥/ ٢٩ يزاد بعد السطر الرابع: «وقال الليثُ بنُ سَعْد: الكَنْز فيما افتُتِحَ صُلْحًا أو عَنْوةً للواجِدِ، وفيه الخُمُس. قال: والكَنْز ما كان من دَفْن الجاهلية».

٥/ ٣٤ يزاد بعد السطر الخامس: «قال أبو عمر: قد قيلَ: إن ما يأخذه العاملُ على الصدقة هو في معنى لحم بَرِيرة»[(١)].

٥/ ٣٩ يزاد بعد الفقرة الأولى: «ورواهُ أبو داود السِّجِسْتاني، عن سُليمان بن داود المَهْري، وهو ابنُ أخي رشدين بن سَعْد، مثله بإسناده.

ورواهُ عن عبد الملك بن الماجشون أيضًا سَعْد بنُ عبد الله بن عبد الحكم وإسماعيلُ بنُ إسحاقَ بنِ سَهْل، وأحمدُ بنُ منصور بن راشِد المَرْوَزيّ بإسناده مثله.

أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن عليّ، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا محمد بن قاسم، قال: حدثنا مالك بن عيسى القَفْصِيُّ الحافظُ، قال: حدثنا سَعْد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: حدثنا عبدُ الملك بن عبد العزيز، عن

(١) يشير إلى اللحم الذي تُصدّق به على بريرة فقال النبي ﷺ: «هو لها صَدَقة ولنا هَدِيّة» صحيح البخاري (١٤٩٣) و(١٤٩٥) و(٢٥٧٧) و(٢٥٧٨) و(٥٠٩٧) و(٥٢٧٩) و(٥٢٨٤) و(٥٤٣٠) و(٦٧٥١)، ومسلم (١٠٧٤) و(١٠٧٥) و(١٥٠٤).

مالك، عن ابنِ شهابٍ، عن سعيد بن المُسَيِّب وأبي سَلَمة، عن أبي هُريرة أنَّ رسولَ الله ﷺ قَضَى بالشُّفعةِ فيما لم يُقْسَم، فإذا وقعت الحدودُ فلا شُفْعَة».

٥/ ٤٣ يزاد بعد الفقرة الثانية: «وأما رواية أبي يوسُف القاضي، فأخبرنا محمد، قال: حدثنا عليُّ بنُ عُمرَ، قال: حدثنا أبو الحُسَين عليّ بن إبراهيم بن حَمّاد القاضي، قال: حدثنا جعفر بن محمد الفِرْيابي، قال: حدثنا إسحاقُ بنُ سَيّار، قال: حدثنا عبدُ الملك بنُ زياد النَّصيبي ـ وكان من أهل الحديث قد كتبَ عنه الناسُ ـ قال: حدثنا مالكٌ، عن الزُّهري، عن سعيد بن المُسَيِّب وأبي سَلَمة، عن النبيِّ ﷺ قال: «الشُّفْعَة فيما لم يُقْسَم». قال عبد الملك: فقلتُ لمالك: إنَّ أبا يوسف حدثنا عنكَ بهذا الحديث، فقال: عن أبي هريرة، عن النبيّ عليه السلام، قال: فسَكَتَ فما رَدَّ شيئًا».

٥/ ٨٠ س١٤ يزاد بعد قوله: «وقد روي عن النبي»: «ما تنزع به كلُّ طائفة في هذه المسألة وذلك قوله ﷺ: «وما فاتكم فأتموا» يحتج بهذا من قال: ما أدرك فهو أول صلاته. وروي عنه: ...».

٥/ ٨١ س١٣ يزاد بعده: «قال أبو عمر: مَن رَوَى هذا الحديث بهذا الإسناد في رَفْع الأيدي وخَفضها فقد أعضَلَ وأتَى بمُنكر إذ وضع هذا المتن في هذا الإسناد».

٥/ ٩٧ س٥ يزاد بعد «سجدتين»: «قبلَ أن يُسَلِّم، ثم يُسَلِّم، قالوا: فالذي ذكره مالك في حديثه هذا قوله: فليسجد سجدتين».

٥/ ٩٨ س٤: يزاد بعد «وحديث أبي هريرة»: «لم يذكر الحفاظ فيه أنهما

قبل السلام، قالوا: وإنما ذَكَرَ ذلك في حديث أبي هريرة مَن...».

٥/ ٩٩ س١١ يزاد بعد «عن أبي هريرة»: «وكذلك رَوَى عثمان بن عُمر ومَعْن بنُ عيسى، عن مالك، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن أبي هُريرة...».

٥/ ١٢٨ س٩ يزاد بعد «والسكنى»: «وقد رُوِيَ عن الحسن البصري وقتادة وعطاء أنهم سَووا بين العُمرى والسُّكْنَى».

٥/ ١٢٩ يزاد في آخر الصفحة: «وبه عن سعيد، عن قتادة، عن عطاء، عن جابر، عن النبي عليه السلام مثله».

٥/ ١٣٤ س٨ تحوّل عبارة: «عن عائشة، والمشهور فيه عن مالك» إلى: «عن عائشة. وأغربَ ابنُ طَهْمان في ذلك، وعنده أيضًا حديث مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن عائشة. وقد رُوِيَ أيضًا عن مَعْن بن عيسى، عن مالك، عن ابن شهاب، عن عُروة، عن عائشة. والمشهور فيه: عن مَعْن بن عيسى، عن مالك».

٥/ ١٤٤ س٧ يزاد بعد قوله: «وهذا الشعر لأمية بن أبي الصلت»: «وفيه يقول في وصف الملائكة:

وساجِدُهم لا يرفع الدَّهرَ رأسَه يُعَظِّمُ رَبًّا فوقَهُ ويُمَجِّدُ»

٥/ ١٤٥ س٦ يزاد بعد قوله: «إلى السماء»: «ونصبوا أيديهم رافعين لها مشيرين بها إلى السماء».

٥/ ١٤٧ غيّر المؤلف في السطر الأول عبارة «وانتقل إلى صفة هي

الكون» إلى: «ثم صار في كل مكانٍ فنقلَ صفته من لا في مكانٍ إلى صفة هي الكون».

٥/ ١٤٨ س٤ يزاد بعد «مقرونًا بالتكييف»: «فإنْ قال: إنَّهُ كانَ ولا مكان غير مقرون بالتكييف، قيلَ له: وكذلك هو مُستوٍ على العَرْش، وهو غير مقرون بالتكييف».

٥/ ١٥١ س١ يزاد بعد «خمس مئة»: «وما بين الكرسي إلى الماء خمس مئة عام».

٥/ ١٥٢ السطر الأخير، يزاد بعد «سماء إلى سماء»: «على ظهورهم العرش بين أسفله وأعلاه كما بين سماء إلى سماء».

٥/ ١٥٩ يزاد بعد السطر الثالث: «ولقد أحسن أبو العتاهية[1] في قوله:

سُبحان مَن لم تَزَل له حجة قامَت على خَلْقه بمعرفته

قد عَلِموا أنَّهُ الإله ولكن عَجَزَ الواصفون عن صِفَتِه»

٥/ ١٧٥ يزاد في السطر الثالث بعد قوله: «والليث جميعًا»: «عن ابن شهاب بإسناده مثله، وهو خطأ من أشهب على الليث».

ويزاد بعد السطر الثامن: «وكذلك رواه حماد بن مَسْعدة وإبراهيم بن طهمان، عن مالك على الترتيب».

(١) لم نقف على هذين البيتين لأبي العتاهية، وذكر عطاء السُّلَمي عن سعدون المجنون أنّه استشهد بهما باختلاف لفظي عما هنا، ذكر ذلك أبو القاسم بن حبيب النيسابوري في كتابه: عقلاء المجانين، ص٥٣.

٥/ ١٨٠ يزاد بين السطرين الثاني والثالث: «عليه أنَّ النبيَّ ﷺ قال في حديث أبي هريرة هذا للرجل: «صُم شهرينِ مُتَتابعين. وليس تقصير من قصَّر من ذكر التتابع حجة على مَن حَفِظَ ذلك وذَكَرَهُ والحجة».

ويزاد في آخر الصفحة: «وروايـةُ عِراك بن مالكٍ لهذا الحديث عن ابن شهاب تَدْخلُ في روايـة الكبار عن الصِّغار؛ لأنَّ عِـراكَ بنَ مالكٍ من جِلّة أصحابِ أبي هُريرة ومن طبقةِ سعيد بن المُسَيِّب وعُبيد الله بن عبد الله والأعرج ونُظرائهم».

٥/ ٢٠٣ يزاد بعد السطر السابع: «وحدثنا سعيدُ بن نَصْر، قال: حدثنا قاسمُ بنُ أصْبَغ، قال: حدثنا محمدُ بنُ وَضّاح، قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، قال: حدثنا يزيد بن هـارون، عن هشام بن حَسّان، عن الحَسَن، قال: حدثني صَعْصَعة بن معاوية، قال: لقيتُ أبا ذر فقلتُ: حدثني حديثًا سمعته من رسول الله ﷺ فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما مِن مُسْلمَيْن يموت لهما ثلاثةٌ من أولادهما لم يبلغوا حنثًا إلا أدخلهم الجنة بفضل رحمته إياهم، وما من مسلم أنفق من ماله زوجين في سبيل الله إلا ابتدرتْه حَجَبةُ الجنة». وكان الحَسَنُ يقول: زوجين من ماله دينارين ودِرْهَمين وعبدين واثنين من كلِّ شيءٍ»[١].

---

(١) هذا حديث ذكره المؤلف أولاً من طريق محمد بن يحيى، عن يزيد بن هارون ٥/ ٢٠٢-٢٠٣، ثم ساقه هنا من طريق ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون، وما أظنه نقله إلا من مُسْنَد ابن أبي شيبة فإنه جاء في المصنَّف في موضعين كنّا أشرنا إليهما في تعليقنا على الحديث الأول (١٢٠٠٦) و(١٩٨٩٤)، وقد ساقه الإمام أحمد بتمامه في المسند ٣٥/ ٣٥٨ (٢١٤٥٣) من طريق عبد الرزاق، عن يزيد بن هارون.

◉ **ومن يتابع مقابلتنا بين النسخ وتعليقاتنا عليها** يرى الكثير من ذلك، فمن النسخ المعتبرة من الإبرازة الأولى: المجلد الأول المحفوظ في الأوقاف القادرية ببغداد، والمجلد الخامس المحفوظ في الخزانة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية، والتي تبدأ من (١١/ ٣٨٨) من نشرتنا، حيث أشرنا إلى بعض ما أخلت به هذه الإبرازة من النصوص التي زادها المؤلف في الإبرازة الأخيرة، أو التي غيّر صياغتها، فانظر ذلك تجد منه كثرةً، وفيما ذكرنا كفاية للتدليل على ما ذهبنا إليه.

أمثلة لزيادات لم ترد في نسخ الإبرازتين أُدخلت في الطبعة المغربية

على أننا نجد في بعض النسخ زيادات لم ترد في نسخ الإبرازتين، أُدخِلت في الطبعة المغربية، على طريقة التلفيق بين النسخ، مع أنها من غير لبسٍ من زيادات القُرّاء التي ربما كُتبتْ في حواشي نسخةٍ ما، ثم نُقِلتْ عنها إلى نسخةٍ أخرى، فأدخلها الناسخ في المتن.



◉ **كما في المجلد ذي الرقم (٣٠٦٤) المحفوظ في القرويين، وغيره، حيث زاد محقق الطبعة المغربية فيها النص الآتي (٣/ ٣٢٦-٣٢٧):**

«من حديث المقبري (م: المغيرة) عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، ورواه الدراوردي عن سهيل بن (م: عن) أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنَّ رسول الله ﷺ خطب فوعظ ثم قال: «يا معشر النساء تصدقن فإني رأيتكن أكثر

أهل النار». فقالت له امرأة: ولم ذلك يا رسول الله؟ قال: «بكثرة لعنكن وكفركن العشير، وما رأيت ناقصات عقل ودين أغلب لألباب ذوي الرأي منكن». فقالت امرأة: يا رسول الله، وما نقصان عقولنا وديننا؟ فقال: «شهادة امرأتين منكن شهادة رجل، ونقصان دينكنَّ الحيضة، تمكث إحداكن الثلاث والأربع لا تصلي». وروى الليث بن سعد وبكر بن مضر عن ابن الهاد عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشر النساء، تصدقن وأكثرن من الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار». قالت امرأة منهن: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لذي لب منكن». قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا من نقصان العقل، وتمكث ليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين». هذا الحديث يدل على أن نقصان الدين قد يقع ضرورة لا تدفع، ألا ترى أنَّ الله جبلهن على ما يكون نقصًا فيهن. قال الله عز وجل: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ﴾ [النساء: ٣٤]. وقد فضَّل الله أيضًا بعض الرجال على بعض وبعض النساء على بعض وبعض الأنبياء على بعض لا يُسأل عما يفعل وهو الحكيم العليم».

ولم يرد هذا النص في ك٢ ولا النسخ الأخرى، وهو تكرار لا معنى له، مما يدل على أنه من زيادات بعض القراء.



◉ ومنها ما جاء في النسخة المذكورة وأُدخِل في الطبعة المغربية (٣/ ٣٤٤):

«أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد، قال: حدَّثنا بكر بن محمد بن العلاء، قال: حدَّثنا عثمان بن عمر، قال: حدَّثنا مسدد، قال: حدَّثنا يحيى عن حسين، قال:

حدَّثني أبو عون عن عبد الله بن شداد، قال: قال أبو هريرة: الوضوء ممّا غيرت النار. قال مروان: كيف نسأل عن هذا وفينا أمهاتنا أزواج النبي ﷺ، فأرسلني إلى أم سلمة فقالت: جاءني رسول الله ﷺ وقد توضأ وضوءه للصلاة فناولته لحمًا فأكل ثم خرج إلى الصلاة. حدَّثنا عبد الله، قال .. قال: حدَّثنا مسدد عن جعفر بن محمد، عن علي بن حسين، عن زينب بنت أم سلمة أنَّ رسول الله ﷺ أكل كتفًا فجاء بلال فخرج إلى الصلاة ولم يمس ماء».

وهذا أيضًا من زيادات أحد القرّاء أو النساخ، إذ لم يرد في جميع النسخ الأخرى.



◉ **ومنها ما جاء في النسخة المذكورة أيضًا، وأُدخِل في متن الطبعة المغربية، ما نصه (٣/ ٣٥٣):**

«وروى محمدُ بن الحسن عن مالكِ بن أنسٍ أنّه قال: إذا جاءَ عن النبيِّ ﷺ حديثان مختلفان، وبلَغَنا أنّ أبا بكرٍ وعُمرَ عَمِلَا بأحَدِ الحديثين وتَرَكا الآخرَ، كان في ذلك دلالةُ أنّ الحقَّ فيما عَمِلا به».

ولم يرد في نسخ الإبرازتين، فظهر أنها من زيادات بعض القراء. وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصى.



(ب)

حذف بعض النصوص

◉ **وقد حذف ابن عبد البر فقرات كثيرة، إما بسبب أنه جاء ببديل عنها، وإما أنه وجدها غير خادمة لبحثه .**

(١)

من ذلك مثلًا لا حصرًا :حذفه لحديث أُبيّ بن كعب في تمهيد الحديث السادس لزيد بن أسلم (٣/ ٧٠) **حيث جاء في الإبرازة الأولى:**

«وفي حديث أُبي بن كعب عن النبي ﷺ، أنه قرأ بسورة من الطُّوَل، ثم ركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم قام إلى الثانية فقرأ بسورة من الطول، ثم ركع خمس ركعات، وسجد سجدتين، ثم جلس كما يدعو، ثم انجلى كسوفها. وقد يحتمل أن يكون قوله: «سورة من الطول» في تقديره، والظاهر فيه الجهر والله أعلم، ولكنه حديث يدور على أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية، عن أُبيٍّ، وقد تُكُلِّم في هذا الإسناد».

قلنا : ولا يصح هذا مع قوله بعده: «وسفيان بن حسين في الزهري ليس بالقوي إلخ» فهو يتكلم على الحديث الذي قبله، فكأن المصنف كتبه ثم حذفه بعدُ في النشرة الأخيرة حيث لم يرد في ك٢.



◉ **ومنه : ما جاء في تمهيد الحديث السابع** لزيد بن أسلم (٣/ ١١١) «وحدَّثنا عبدُ الله بن محمد بن يوسف، قال: حدَّثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدَّثنا شيبان بن عبد الله بن شيبان، قال: حدَّثنا محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، قال: حدَّثنا محمد بن عمران بن أبي ليلى، قال: حدَّثنا ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن جابر بن سمرة، أنَّ أعرابيًا أتى النبيَّ ﷺ فقال: أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: «نعم». قال: أصلِّي في مباركها؟ قال: «لا». قال: أتوضَّأ من لحوم الغنم؟ قال: «لا». قال: أصلِّي في مرابِضها؟ قال: «نعم»».

۞ وهذا النص ليس في ك٢ ولا النسخ الأخرىٰ ، فعُلم أنه مما حذفه المؤلف، وفي إسناده اختلاف بيِّن، فقد أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢/ ٢٧٦ حديث (٧٠٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥/ ٢٨٢ حديث (٦٦٧٨) عن محمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، عن محمد بن عمران بن أبي ليلىٰ، عن أبيه ابن أبي ليلىٰ، عن أخيه عيسىٰ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلىٰ، عن يعيش الجهني يُعرف بذي الغرة.



◉ **ومنه : ما جاء في تمهيد الحديث الحادي والستين** لنافع عن ابن عمر (١٠/ ١٦) قوله: «قال أبو عُمر: سياقُ الهَدْي للمُتَمتِّع، لا يَمْنعهُ عندَ مالكٍ والشّافعيِّ من الإحلالِ إذا طافَ وسَعَى، ما لم يَكُن قارنًا. ويَمْنعُه من ذلك عندَ أبي حَنِيفةَ وأصحابِهِ. وقد ذكَرْنا ذلك واضحًا في باب ابن شهابٍ، عن محمدِ بن عبدِ الله بن الحارثِ بن نَوْفلٍ، والحمدُ لله» .

۞ ولم يرد في الأصل، د ٤، فظهر أن المصنف كتبها أولًا ثم حذفها بعدُ.

٤

◉ **ومنه** : ما جاء في تمهيد «**بابِ ذِكرِ الأخبارِ التي احتجَّ بها من أوجبَ الوُقُوفَ عنِ الشَّهادةِ لأطفالِ المُسلِمِين وغيرِهِم بجنّةٍ أو نارٍ، وجعلَ جميعَهُم في مشِيئةِ الجبّار**» (١١/ ٣٦٥-٣٦٦) **حيث انفردت د٢، م، ولم ترد في الأصل وبقية النسخ، والظاهر أنَّ المؤلف حذفها اكتفاء بما تقدم وهو قوله:**

«وحدَّثنا خلفُ بن القاسم، قال: حدَّثنا أبو أحمد عبدُ الله بن الـمُفسِّرِ، قال: حدَّثنا عليُّ بن غالِبٍ السكسكيُّ، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ المدِينيِّ، قال: حدَّثنا سُفيانُ، عن عَمرو، سمِعَ أبا الطُّفيلِ يُحدِّثُ، عن حُذيفةَ بنِ أَسِيدٍ الغِفارِيِّ، قال: قال رسُولُ الله ﷺ: «يَدخُلُ الملكُ على النُّطفةِ بعدَ ما تستقِرُّ في الرَّحِم بأربعِينَ أو بخمسٍ وأربعِينَ ليلةً، فيقولُ: أي ربِّ ذَكرٌ أو أُنثى؟ فيقولُ اللهُ تباركَ وتعالى، فيَكتُبُ». قال: «ثُمَّ يكتُبُ عَملهُ، ورِزقهُ، وأجلهُ، وأثَرهُ، ثُمَّ تُطوَى الصَّحِيفةُ، فلا يُزادُ على ما فيها، ولا يُنقصُ».

قال عليُّ بن المدِينيِّ: وحدَّثنا يزِيدُ بن هارُونَ، قال: حدَّثنا منصُورُ بن حيّانَ الأسدِيُّ، قال: حدَّثنا أبو الطُّفيلِ، قال: سمِعتُ عبد الله بن مسعُودٍ يقولُ: الشَّقِيُّ من شَقِي في بَطنِ أُمِّهِ. قال: ففزِعتُ إلى حُذيفةَ بنِ أَسِيدٍ الغِفارِيِّ، فقلتُ: إنِّي سمِعتُ عبد الله بن مسعُودٍ يقولُ: الشَّقِيُّ من شقِي في بطنِ أُمِّهِ. فقال: وما أنكرَتَ من ذلك؟ سمِعتُ رسُولَ الله ﷺ يقولُ: «إنَّ المرأةَ إذا حملَتْ، فأتَتْ على أربعِينَ يومًا، نزلَ إليها مَلكٌ، فإذا قَضَى اللهُ عزَّ وجلَّ في خلقِ ما في بَطنِها ما قَضَى، قال الملكُ: يا رَبِّ، أذكرٌ أم أُنثى؟ فيَقْضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى المَلكِ، ويكتُبُ، ثُمَّ

يقولُ: يا رَبِّ ما رِزقُهُ؟ فيَقْضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى الملكِ، ويكتُبُ الملكُ، ثُمَّ يقولُ: يا ربِّ، أشَقِيٌّ أم سعِيدٌ؟ فيقضِي اللهُ عزَّ وجلَّ إلى الملكِ، فيكتُبُ الملكُ، ثُمَّ تُطوَى الصَّحِيفةُ، فتكونُ مع الملكِ إلى يَوم القِيامةِ».

٥

◉ ومنه : **ما جاء في تمهيد الحديث الثالث عشر لأبي الزناد (١١/ ٤١٩): حيث جاء في النسخة التيمورية (ت) وهي من الإبرازة الأولى:**

«وقال ابنُ المُغيرةِ في شِعرٍ يرثي به أباهُ:

أينَ من يَسْلمُ من صرفِ الرَّدى ... حَكَمَ الموتُ عَلَينا فعدَلْ
فكأنّا لا نَرَى ما قد نَرى ... وخُطُوبُ الدَّهرِ فينا تنتضِلْ

وقال نصرُ بن أحمد:

كأنَّما الدَّهرُ قد أغْرَى بنا حَسَدًا ... ونِعمةُ الله مَقرُونٌ بها الحَسَدُ

وقال جَحْظةُ:

أيا دهرُ ويحَكَ كم ذا الغلَطْ ... وضِيعٌ علا وكرِيمٌ سقَطْ
وعِيرٌ تَسيَّبُ في جنّةٍ ... وطِرْفٌ بلا علفٍ يُرتَبَطْ
وجهلٌ يَروسُ وعقلٌ يُراسُ ... وذلك مُشتبهٌ مُختلَطْ
وأهلُ القُرُنْ كلُّهُم ينتمُونَ ... إلى آلِ كِسرى فأينَ النَّبط

وقال غيرُهُ:

رأيتُ الدَّهر بالأشْرافِ يكبُو ... ويرفعُ رايةَ القَوم اللِّئام
كأنَّ الدَّهرَ مَوتُورٌ حقُودٌ ... يُطالِبُ ثأرَهُ عِندَ الكِرامِ»

۞ **ولم ترد في الأصل د٢، والظاهر أن المؤلف كتبها في المسودة أولًا ثم حذفها في الإبرازة الأخيرة.**

٦

◉ **ومنه : ما جاء في تمهيد الحديث الرابع** لأبي حازم سلمة بن دينار (١٣/ ٢٦٠): **حيث جاء في بعض نسخ الإبرازة الأولى ومما لم يرد في نسخ الإبرازة الأخيرة** ما يأتي:

«ذكر القاضي إسماعيل، قال: حدَّثنا مسددٌ، ومحمدُ بنُ أبي بكر، والنَّضرُ بنُ عليٍّ واللفظ له، قالوا: أخبرنا عبدُ الله بنُ يزيد، عن حيوةَ بنِ شُريح، قال: حدَّثني يزيدُ بنُ أبي حَبيب، عن أبي الخير مرثدِ بنِ عبدِ الله اليزنيِّ، أنّ عُقبةَ بن عامر قال لهم: مَن الذين هم على صلاتهم دائمون؟ قلنا: هم الذين لا يزالون يُصلُّون. قال: لا، ولكن الذين إذا صلَّوا لم يَلتَفِتُوا عن يمينٍ ولا شمال.

قال: وحدَّثنا محمدُ بنُ أبي بكر، قال: حدَّثنا ابنُ مهديٍّ، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾ [المعارج: ٢٣]. قال: المكتوبة.

وعن ابن عباس: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ﴾. قال: الصلواتُ الخمس».



◉ **ومنه : ما جاء في الحديث التاسع** لأبي النضر (١١/ ٣٩٤): **في نسخ الإبرازة الأولى مما لم يرد في نسخ الإبرازة الأخيرة** ما يأتي:

«واختُلف في وفاة عُبيدِ الله بنِ عبدِ الله بنِ عُتبةَ، فقال ابنُ بُكَير عن يعقوب بن

عبد الرحمن عن أبيه قال: مات عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله قبلَ عليِّ بنِ حُسين.

قال أبو عمر: مات عليُّ بنُ حُسينٍ رحمه الله سنةَ أربعٍ وتسعين، وفيها مات عُروةُ وأبو سلمةَ وجماعةٌ من الفقهاء.

وقال الواقدي: توفي عُبيدُ الله بنُ عبد الله سنةَ ثمانٍ وتسعين.

وقال يحيى بنُ معين: مات عُبيدُ الله بنُ عبدِ الله سنةَ اثنتين ومئة. قال: ويقال: سنةَ تسعٍ وتسعين.

قال أبو عمر: قول محمد بن عمرَ الواقديِّ أصحُّ ما في ذلك عندنا وهو أعلم بهذا الشأن.

قال أبو عمر: قد يكون إنكار من أنكر هذا الحديثِ في دُخولِ عُبيدِ الله على أبي طلحةَ وسهلِ بنِ حُنيفٍ من أجل روايةِ ابنِ شهابٍ لهذا الحديثِ على ما رواهُ ابنُ أبي ذئب».



(ج)

إعادةُ الصِّياغة

١

◉ **وربما غيَّرَ المؤلف صياغة بعض الفقرات، أو العبارات : من نحو ما جاء في الحديث الأول لإسحاق بن أبي طلحة عن أنس (١ / ٤٢٤) قول المؤلف في الإبرازة الأولى، كما يظهر في نسخة الأوقاف القادرية (ق) أطول مما ورد في الإبرازة الأخيرة، والظاهر أن المؤلف اختصره حينما بيّض الكتاب.** وهذا نصه:

«وقوله: «بخ بخ» هي كلمة إعجاب، وقد تخفّف وتُثَقّل، فإذا كُررت فالاختيار أن تنوّن الأولى وتسكّن الثانية فيقولون: بَخٍ بَخْ، كما يقولون: صَهٍ صه لمن تُسكّتُه، وقد يُخففان جميعًا. قال الشاعر [هو أعشى هَمْدان وهو في ديوانه ١١٣]: بَخْ بَخْ لوالده وللمولود.

وقوله: «رابحٌ» أراد: رابحٌ صاحبه ومعطيه، فحَذَفَ، وذلك معروف من كلام العرب يقولون: مالٌ رابح ومتجرٌ رابح كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، أي: يُنام فيه. وحقيقته عند أهل المعرفة باللسان أنه على النسب، أي: مال ذو ربح، كما يقولون: همٌّ ناصبٌ وعيشةٌ راضيةٌ، أي: همٌّ ذو نَصَبٍ وعيشة ذات رضًا، وهكذا رواه يحيى: «مال رابح» من الربح، وتابعه على ذلك جماعة. ورواه ابنُ وَهْب وغيره بالياء المنقوطة باثنتين وقال في تفسيره: «إنه يروح على صاحبه بالأجر العظيم»، وقيل: الرايح: القريب المسافة الذي يروح خيره ولا يَعْرُب نفعه، وإلى هذا ذهب الأخفش، قال».

۞ **أما الذي جاء في الإبرازة الأخيرة فهو قوله:**

«وأمّا قولُه: «بَخٍ ذلكَ مالٌ رابحٌ» فإنّه أرادَ: مالٌ رابحٌ صاحبُهُ ومُعْطيهُ، فحَذَفَ؛ وذلك مَعْروفٌ من كلامِ العَرَب يقولون: مالٌ رابحٌ ومَتْجَرٌ رابحٌ، كما قالوا: ليلٌ نائمٌ، أي: يَنامُ فيه. وهكذا رواه يحيى: «مالٌ رابحٌ» من الرِّبْح، وتابعَهُ على ذلك جماعةٌ. ورواه ابنُ وَهْبٍ وغيرُه بالياءِ المَنْقوطة باثنتين من تحتها، وقال في تَفْسيره: إنّه يَرُوحُ على صاحبِه بالأجْرِ العظيم».



◉ **وربما غيّر المؤلف النصَّ لما هو أوضح وأمتن، من نحو ما جاء في تمهيد الحديث الثاني لأبي سهيل بن مالك (١٠/ ٢٠٠) حيث جاء في د٤ كما يأتي:**

«وعلى هذا جماعة العلماء، أنّ أعمدة الدين التي بني عليها خمس على ما في خبر ابن عمر هذا، وهو «الدّين عند الله الإسلام». وقد مضى القول في معنى الإسلام والإيمان ممهّدًا في باب ابن شهاب عن سالم والحمد لله. وما أعلم في هذا الخبر خبراً يمكن أن يكون خلافًا لخبر ابن عمر هذا في ظاهره إلا ما روي عن حذيفة، قوله: الإسلام ثمانية أسهم... رواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة. وقد ذكرنا فرض الجهاد ومعناه في غير هذا الموضع».

۞ **أما ما جاء في الإبرازة الأخيرة فهو قوله:**

«وعلى هذا أكثرُ العُلماءِ، أنَّ أعمدةَ الدِّينِ التي بُنِي عليها خَمْسٌ، على ما في خبرِ ابنِ عُمر هذا، إلّا أنَّهُ جاءَ عن حُذيفةَ ﵀ خبرٌ يُخالِفُ ظاهِرُهُ خبرَ ابنِ عُمرَ هذا في الإسلام؛ رواهُ شُعبةُ وغيرُهُ، عن أبي إسحاقَ، عن صِلةَ بن زُفَرَ، عن حُذَيفةَ، قال: الإسلامُ ثمانِيةُ أسْهُم: الشَّهادةُ سهمٌ، والصَّلاةُ سَهْمٌ، والزَّكاةُ سهمٌ، وحجُّ البيتِ

سَهْمٌ، وصومُ رمضانَ سهمٌ، والجِهادُ سهمٌ، والأمرُ بالمعرُوفِ سهمٌ، والنَّهيُ عنِ الـمُنكرِ سهمٌ، وقد خابَ من لا سهمَ لهُ.

وقد ذكَرْنا فرضَ الجِهادِ، وما يتعيَّنُ منهُ على كلِّ مُكلَّفٍ، وما منهُ فرضٌ، على الكِفايةِ، وأنَّهُ لا يَجْرِي مجرَى الصَّلاةِ والصَّوم، في غيرِ هذا الـمَوْضِعِ، فلا معنَى لإعادتِهِ هاهُنا».



۞ **ومنه :** ما جاء في الحديث الثامِن عشَر لعبدِ الله بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ (١٠/ ٤٦٩-٤٧٠) **حيث ساق في الإبرازة الأولى حديث أبي ريحانة كما يظهر في ي١، م وكما يأتي:**

«قال أبو عُمر، رحِمهُ الله: وحديثُ أبي ريحانةَ في ذلك قرأتُهُ على عبدِ الرَّحمنِ بن يحيى في أصلِ سماعِهِ، ومنهُ كتبتُهُ، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدِ بن حزم، قال: حدَّثنا محمدُ بن زبّان بن حبيبٍ، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى بن صالح، قال: حدَّثنا المُفضَّلُ بن فضالةَ القِتبانيُّ، عن عيّاشِ بن عبّاس القِتبانـيِّ، عن أبي الـحُصينِ، عن أبي الهيثم بن شَفِيّ، أنَّهُ قال: خرجتُ أنا وصاحِبٌ لي يُدعى أبا عامرٍ، رجُلٌ من الـمَعافِرِ ليُصلِّي بإيليا، وكان قاصّهم رجُلٌ من الأزدِ يُقالُ لهُ: أبو ريحانةَ من الصَّحابةِ. قال أبو الحُصينِ: فسَبَقني صاحِبي إلى المسجِدِ، ثُمَّ أدركتُهُ فجلستُ إليه، فسألني: هل أدركتَ قصص أبي ريحانةَ؟ فقلتُ لهُ: لا، فقال: سمِعتُهُ يقولُ: نهى رسُولُ الله ﷺ عن عشرٍ: عن الوشرِ، والوشم، والنَّتفِ، وعن مُكامَعةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ بغيرِ شِعارٍ، وعن مُكامعةِ المرأةِ المرأةَ بغيرِ شِعارٍ، وأن يجعل الرَّجُلُ تحت ثيابِهِ حريرًا مِثل الأعاجِم، وأن يجعل على منكِبيهِ حريرًا مِثل الأعاجِم، وعن النُّهبةِ، ورُكُوبِ النمر، ولُبسِ الخاتم، إلّا لذي سُلطان.

هكذا في أصلِ أحمد بن سعيدٍ، عن أبي الـحُصينِ، عن أبي الهيثم بن شَفِيّ، وإنَّما أعرِفُهُ عن أبي الحُصينِ الهيثم بن شَفِيّ، لا يُعرفُ هذا الحديثُ إلّا به، ولم يروِ عنهُ فيما علِمتُ غيرُ عيّاشِ بن عباس القِتبانيِّ، وقِتبانُ في اليمنِ.

وحدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بن يحيى، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدٍ، قال: حدَّثنا محمدُ بن زبّان، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى، قال: حدَّثنا الـمُفضَّلُ بن فضالةَ، عن عمرِو بن الحارثِ، عن بُكيرِ بن الأشجِّ: أنَّ عُثمانَ بن عفّان ورافِعَ بن خَديج وصُهيبًا كانوا يتختَّمُونَ. قال بُكيرٌ: ولم يبلُغني أنَّ أحدًا منهُم كان في ذلك الزَّمنِ على سُلطانٍ.

وبه، عنِ المُفضَّلِ بن فضالةَ، عن عُقيلٍ: أنَّهُ رأى على ابنِ شِهابٍ خاتمًا نقشُهُ: محمدٌ يسألُ اللهَ العافيةَ. قال عُقيلٌ: وجاءَ رجُلٌ إلى ابنِ شِهابٍ يسألُهُ عنِ الخاتمِ يكونُ فيه شيءٌ من ذِكرِ الله تُصيبُهُ الجنابةُ، وهُو عليه، فقال ابنُ شِهابٍ: ما زال المُسلِمُونَ يلبسُونَ الخَواتِم فيها اسمُ الله، والحرفُ من القُرآنِ».

والظاهر أنَّ المصنف عدل عن هذا النص، إلى النصوص الآتية التي كتبها عن هذا الحديث وما يتصل به، حيث غيّره إلى ما يأتي، كما يظهر في نسخة الأصل الممثلة للإبرازة الأخيرة:

«قال أبو عُمر: الحديثُ حدَّثناهُ سعيدُ بن نصرٍ، قال: حدَّثنا قاسمُ بن أصبَغَ، قال: حدَّثنا ابنُ وضّاح، قال: حدَّثنا أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ، قال: حدَّثنا زيدُ بن الحُبابِ، قال: حدَّثني يحيى بن أيُّوبَ المِصريُّ، قال: حدَّثني عيّاشُ بن عبّاسٍ الحِميريُّ، عن أبي الـحُصَينِ الـهَيْثم، يعني: ابنَ شَفِيّ، عن أبي عامرٍ الحَجْريِّ، قال: سمِعتُ أبا رَيْحانةَ صاحِبَ رسُولِ الله ﷺ يقولُ: كان الرَّسُولُ ﷺ يَنْهى عن عَشْرِ خِصالٍ: مُعاكَمةِ أو مُكامعةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ في شِعارٍ ليسَ بينهُما شيءٌ،

ومُعاكمةِ أو مُكامَعةِ المرأةِ المرأةَ ليس بينهُما شيءٌ، والوَشرِ، والنَّتفِ، والوَشْم، والنُّهبةِ، ورُكُوبِ النُّمُورِ، واتِّخاذِ الدِّيباج هاهُنا على العاتِقَيْنِ كما تَصْنعُ الأعاجِمُ وفي أسْفَلِ الثِّيابِ، والخاتَم إلّا لذي سُلطانٍ.

وحدَّثنا أحمدُ بن قاسم، قال: حدَّثنا قاسمُ بن أصبَغَ، قال: حدَّثنا الحارِثُ بن أبي أُسامةَ، قال: حدَّثنا أبو النَّضرِ، قال: حدَّثنا اللَّيثُ، عن عيّاشِ بن عبّاسٍ، عن رجُلٍ حدَّثهُ، عن أبي رَيْحانةَ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ نَهى عن عَشْرِ خِصالٍ: عنِ الوَشْرِ، والوَشْم، وعن مُكامَعةِ الرَّجُلِ الرَّجُل، وعن مُكامَعةِ المرأةِ المرأةَ، يعني: المُباشَرةَ، وعن ثيابٍ تُكَفُّ بالدِّيباج من أعلاها ومن أسْفَلِها كما تَصْنعُ الأعاجِمُ، وعن النُّهبةِ، وعن أن يُركَبَ بجُلُودِ النِّمارِ، وعنِ الخاتم إلّا لذي سُلْطانٍ. لم تَتِمَّ في واحِدٍ من الإسنادينِ العشرُ».

٤

۞ ومنه : ما جاء في تمهيد الحديث نفسه زيادة وردت في ي١، م:

«وحدَّثنا عبدُ الرَّحمنِ بن يحيى، قال: حدَّثنا أحمدُ بن سعيدٍ، قال: حدَّثني محمدُ بن زبّان، قال: حدَّثنا زكريّا بن يحيى بن صالح، قال: حدَّثنا المُفضَّلُ بن فضالةَ، عن يحيى بن أيُّوب، عن عُبيدِ الله بن عُمر بن حفصِ بن عاصِم بن عُمر بن الخطّابِ، عن نافع، عنِ ابنِ عُمر: أنَّهُ كان يختِمُ الخاتم من ورِقٍ، ويلبسُهُ في يدِهِ اليُسرى. وهذا أصحُّ عنهُ».

فكأن المصنف عَدَلَ عنه؛ لأن موضعه ليس في الموضع الذي ذُكر فيه، إذ سيأتي حديث عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يتختَّم في يساره بعدُ.



المثال الثاني

«وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» لابن خلكان

ومن أمثلة ذلك أيضًا :

أنَّ شمسَ الدين أبا العباس أحمد بن محمد ابن خَلِّكان (٦٠٨-٦٨١هـ) قد كتب كتابَهُ «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان» أوّل الأمر مُسودة، وأنَّ المُسَوَّدة كانت متداولة بين النُّسّاخ منذ عهد مبكر فنُسِخت منها عدة نُسخ، ثم تولَّى المؤلف كتابَهُ بالتشذيب والحَذْف والزِّيادة وبَيّضه، فظهرت الفُروق في المادة العلمية بينها **مثل ترجمة صلاح الدين الأيوبي وغيرها.**

ثم إنَّ هذه المُبَيَّضة كان المؤلف يَعَدّل فيها فيحذف ويزيد، ولذلك ترى عدد التراجم بين النسخ كثير الاختلاف فضلًا عن المحتوى[١].

---

(١) تنظر التفاصيل فيما كتبه صديقنا الأستاذ إحسان عباس ـ يرحمه الله ـ في مقدمة المجلد السابع، ص٨٦-٨٨.



المثال الثالث

« تهذيب الكمال » للمزي

◉ **وذكر الذَّهبي في مُقدمته لتاريخ الإسلام** أَنَّهُ طالعَ مُسودة كتاب المِزِّي «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، ثم طالعَ المُبَيَّضة كُلَّها [(١)] ، إلا أنَّ شيئًا من المُسَوَّدة لم يصل إلينا.

---

(١) تاريخ الإسلام ١/ ٧.



المثال الرابع
«دُرر العُقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» للمقريزي

◉ ووصلت إلينا قطعة من مُسَوَّدة المؤرخ تقي الدين أحمد بن عليّ المَقْريزي (٧٦٦-٨٤٥هـ) لكتابه «دُرر العُقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة»[١] بخطه محفوظة اليوم في كوتا برقم (٢٧٠) عربي (270 Gotha Arab) فيها أكثر حرف الألف من «إبراهيم» إلى «ألطنبغا»، ويلاحظ فيها التصليحات المُتنوّعة والزيادات الكثيرة في حواشيها، فضلًا عن أوراق بأحجام مختلفة فيها معلومات مُضافة «طيارات» .

وقد جاء في طرتها: «**كتاب درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة تأليف فقير عفو الله أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن تميم بن عبد الصمد بن أبي الحسن بن تميم الشهير والده بابن المقريزي الشافعي غفر الله ذنوبه وستر بمنِّه وفضله عيوبه، إنه كريم**».

ثم وصلت إلينا نُسخة مُبَيَّضة من الكتاب كُتبت سنة ٨٧٨هـ محفوظة في خزانة كتب آل الجليلي بالموصل.

ويُلاحظ أنَّ الفروقَ بين مُسَوَّدة المؤلِّف ومُبَيَّضته تختلفُ في كثيرٍ من الأحيان استنادًا إلى جُملة التغييرات التي يُجريها على المُسَوَّدة إضافةً وحَذْفًا وتغييرًا في صياغة النص.

---

(١) حققه صديقنا العلامة الدكتور محمود الجليلي ـ يرحمه الله ـ بمساعدتي، ونشرته دار الغرب الإسلامي في أربعة مجلدات سنة ٢٠٠٢م.



المثال الخامس
«كشف الظنون عن أسامي الكتُب والفنون» لحاجي خليفة

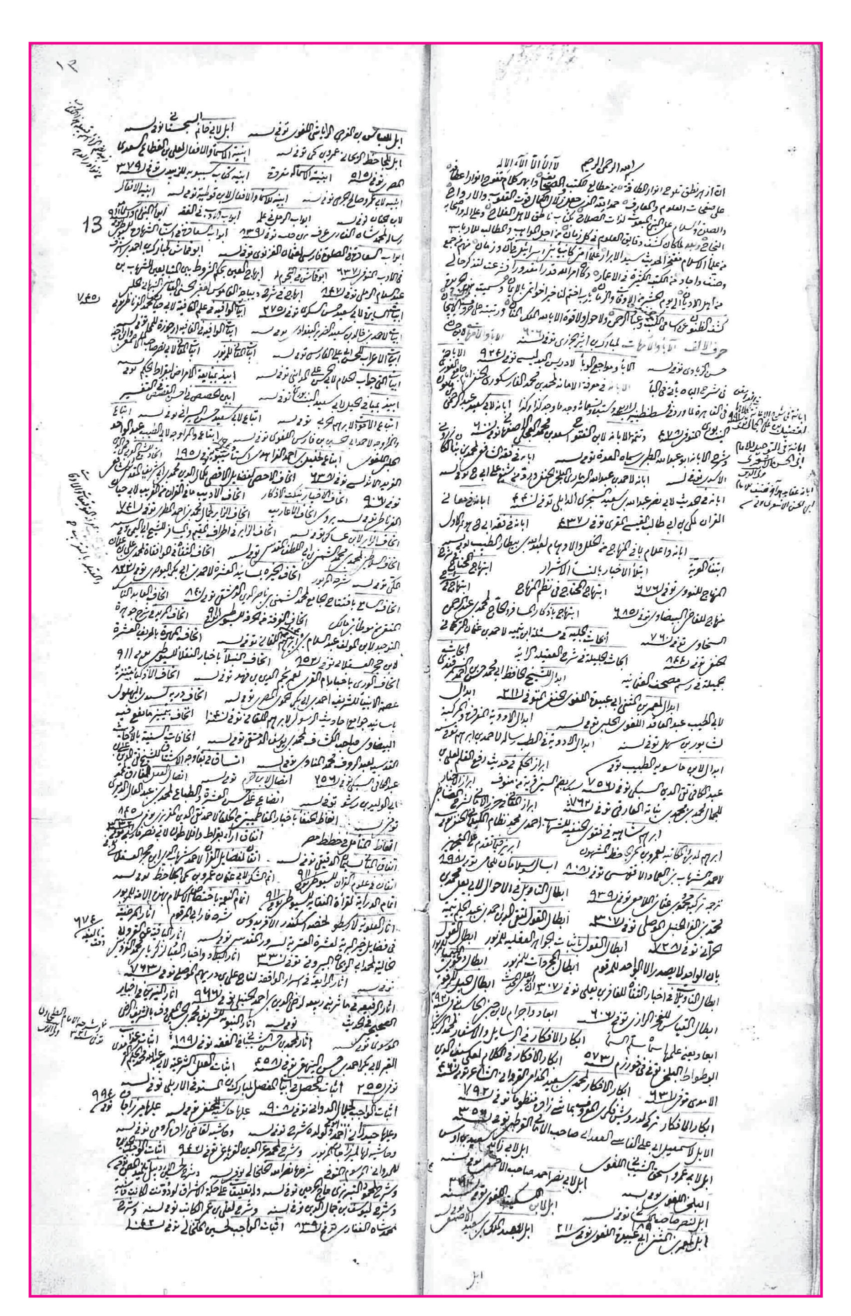
وغالبًا ما تكون الزيادات والتغييرات بمُدد متطاولة، فتُنْسخ النسخ عنها في مدد مختلفة من حياة المؤلف فتختلفُ اختلافًا ظاهرًا.

ولعلي أشير هنا إلى المُسَوَّدة التي كتبها حاجي خليفة أول مألف كتابه الشهير «كشف الظنون عن أسامي الكتُب والفنون» وانها وصلت إلينا كاملة ، وهي نسخة جار الله برقم (١٦١٩) ، ثم المُبَيَّضة التي كتبها بعد ذلك بخطه وتوفي حين وصل فيها إلى أثناء حرف الراء وهي نسخة روان كشك برقم (٢٠٥٩) .

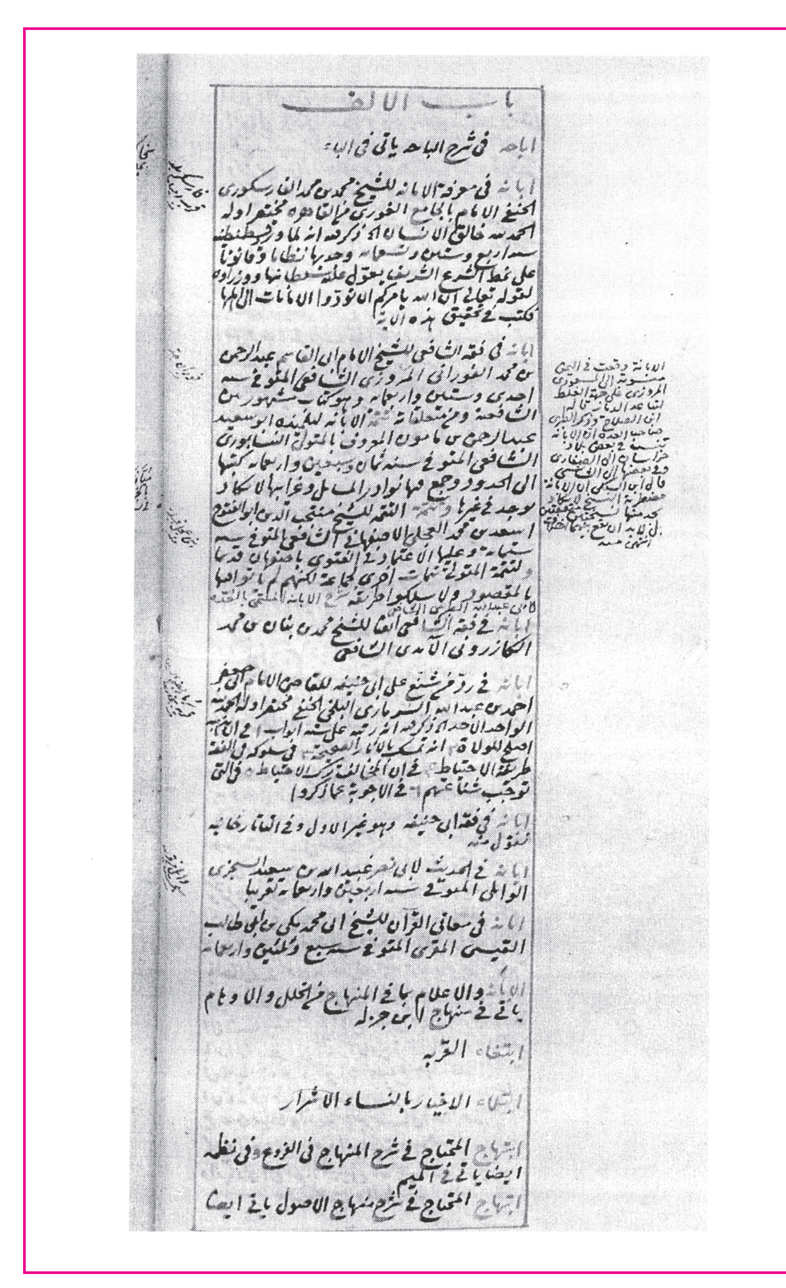
ويلاحظ القارئ الفرق الهائل بين الإبرازتين بالزيادات والتصحيحات مع كثرة الأخطاء ، ثم جاء النُّساخ ونَسَخُوا من المُسَوَّدة ومن المُبَيَّضة ، وقد جمعت للكتاب أكثر من عشرين نسخة ، وقمت بدراستها فتبين لي أن معظمها لا قيمة له ؛ لأن هذه النُّسخ نسخت من المُبَيَّضة ومن المُسوّدة ، وكلاهما وصل إلينا . وإذا حضر الماء بطُل التيمم ، فإذا حضرت النُّسْخَة التي بخط المؤلِّف ، وعرفنا أنها من آخر ما ترك المؤلِّف أصبح العمل على هذه النُّسْخَة [١].

---

(١) أقوم حاليًا بحمد الله بتحقيق الكتاب في نشرةٍ علميَّة مع العناية بتتبع أوهام المؤلِّف في الأسماء والوفيات وعناوين الكتب ونِسْبتها ، يسَّر الله إتمامه.



أول حرف الألف من مسودة كتاب «كشف الظنون»
بخط مؤلفه حاجي خليفة نسخة جار الله برقم (١٦١٩)



باب الألف

اباحه في شرح الباحه ياتي في الباء

ابانه في معرفة الامانة للشيخ محمد بن محمد الاسكوري الحنفي الامام بالجامع الغوري في القاهرة مختصر اوله الحمد لله خالق الاشياء الخ ذكر فيه انه لما ورد قسطنطينية سنة اربع وستين وتسعمائة وجدها (؟) ... على غير الشرع الشريف يعول عليه شرطها وزادوه لقوله تعالى ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها فكتب في تحقيق هذه الاية

ابانه في فقه الشافعي للشيخ الامام ابي القاسم عبد الرحمن بن محمد الفوراني المروزي الشافعي المتوفى سنة احدى وستين واربعمائة وهو كتاب مشهور بين الشافعية ومن متعلقاته تتمة الابانة لتلميذه ابو سعيد عبد الرحمن بن مامون المعروف بالمتولي النيسابوري الشافعي المتوفى سنة ثمان وسبعين واربعمائة كتبها الى الحدود وجمع فيها نوادر المسائل وغرائبها لا تكاد توجد في غيرها وتتمة التتمة للشيخ منتجب الدين ابو الفتوح اسعد بن محمد العجلي الاصفهاني الشافعي المتوفى سنة ستمائة وعليها الاعتماد في الفتوى باصفهان قديما ولتتمة المتولي تتمات اخرى لجماعة لكنهم لم ياتوا فيها بالمقصود ولا سلكوا طريقه شرح الابانة الملقبي بالعمدة لابي عبد الله الطبري الشافعي

ابانه في فقه الشافعي ايضا للشيخ محمد بن بنان بن محمد الكازروني الآمدي الشافعي

ابانه في رد من شنع على ابي حنيفة للقاضي الامام ابي جعفر احمد بن عبد الله السرماري البلخي الحنفي مختصر اوله الحمد لله الواحد الاحد الخ ذكر فيه انه رتبه على ستة ابواب الاول في انه اصلح للولاة انه تمسك بالآثار الصحيحة في سلوكه في الفقه طريقة الاحتياط في ان المخالف ترك الاحتياط في التي توجب شناعتهم في الاجوبة عما ذكروا

ابانه في فقه ابي حنيفة وهو غير الاول وفي التاتارخانية منقول منه

ابانه في الحديث لابي نصر عبيد الله بن سعيد السجزي الوائلي المتوفى سنة اربعين واربعمائة تقريبا

ابانه في معاني القرآن للشيخ ابي محمد مكي بن ابي طالب القيسي المقرئ المتوفى سنة سبع وثلثين واربعمائة

الابانة والاعلام ياتي في المنهاج في الخلل والاوهام ياتي في منهاج لابن جزله

ابتغاء القربة

ابتلاء الاخيار بالنساء الاشرار

ابتهاج المحتاج في شرح المنهاج في الفروع وفي نظمه ايضا ياتي في الميم

ابتهاج المحتاج في شرح منهاج الاصول ياتي ايضا

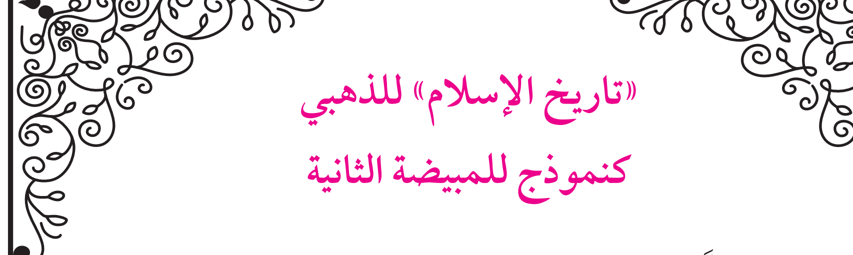
أول حرف الألف من ورقة من مبيضة كتاب «كشف الظنون»
بخط مؤلفه حاجي خليفة ، نسخة روان كشك برقم (٢٠٥٩)

ورقة من مسودة كتاب «كشف الظنون» نسخة جار الله برقم (١٦١٩)فيها من حرف الدال، ويلاحظ كثرة الزيادات في أعلاها وجانبها.





ثَانِيًا : ٱلْمُبَيِّضَةُ ٱلثَّانِيَةُ



«تاريخ الإسلام» للذهبي كنموذج للمبيضة الثانية

ونحن نعلم أنَّ الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) قد انتهى من تأليف كتابه الوسيع «تاريخ الإسلام» في سنة ٧١٤هـ فجاء في تسعة عَشَر مُجلدًا ضَخْمًا بخطه، لكنه منذ تلك السنة كان يزيد في كتابه ما يتحصَّل من معلومات جديدة عنده، ويصلح بعض الأخطاء والأوهام لا سيما بعد وقوفه على مصادر جديدة لم يكن قد اطَّلع عليها عندَ تأليف الكتاب في المرة الأولى، وكان يكتب هذه الزيادات في حاشية الورقة، ولكن بعض الزيادات كانت من الكثرة. بحيث لم تحتملها حواشي الأوراق، فكان يضطر في مثل هذه الحال إلى إعادة تبييض هذا القسم.

لقد وصل إلينا نصف كتاب «تاريخ الإسلام» تقريبًا بخط المؤلف، إذ تحتفظ خزانة كتب أياصوفيا بعشرة مجلدات من نسخة المؤلف، هي المجلدات: الثاني، والسابع، والثامن، والثاني عشر، والثالث عشر، والخامس عشر، والثامن عشر، والتاسع عشر، والعشرون، والحادي والعشرون.

ويُلاحظ أنَّ المؤلِّف أعادَ تبييض المئة الثانية من كتابه نظرًا لكثرة الزيادات التي زادها والإصلاحات التي أصلَحها[1]، مما جعل الكتاب يصبح في واحد وعشرين مجلدًا، فقد قال في طُرّة « المجلد الحادي والعشرون » الذي بخطه،وكان في الأصل «التاسع عشر» فصححها المؤلف إلى «الحادي عشرين »: «**المجلد الحادي عشرين**

---

(١) وصل إلينا من هذا القسم المبيض تبييضًا ثانيًا بخط المؤلف قسم من وفيات الطبقة الثامنة عشرة في أثناء ترجمة الإمام مالك بن أنس وجميع الطبقتين التاسعة عشرة والعشرين في حوادثهما ووفياتهما، وهو في (٣٠١) ورقة (أياصوفيا ٣٠٠٦) وقد جاء في نهاية المجلد: «فرغتُ من تبييض الطبقة تبييضًا ثانيًا في سنة ٧٢٦».

من كتاب تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام تأليف العبد الفقير إلى الله محمد بن أحمد بن عثمان ابن الذهبي. ثم إنني زدتُ جملةً كثيرة في أرباب المئة الثانية فآل الحال إلى أنَّ هذا المجلد صارَ في العدد الحادي والعشرين».

أما ما ذكره تلميذه ابن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ) من أنَّ الذهبي ألَّفَ «تاريخ الإسلام» في تسعة عشر مجلدًا، فهو بلا شك يشير إلى النشرة الأولى.

ويظهرُ في هذا القسم المُبَيَّض الاختلاف الواضح بين النَّشْرتين، فالخط في القسم المُبَيَّض ثانية أكثر إتقانـًا ووضوحًا، وقد خَطَّ المؤلف بعضَ العناوين الداخلية بخط جميل، ومَيّز التَّراجم الحافلة عن غيرها بأن خَطَّ اسم شُهرة المترجم بخط غليظٍ جميلٍ في أعلى الترجمة وفي وسط الصَّفحة، بينما لا نجد أي أثرٍ لذلك في المُجلدات الأخرى.

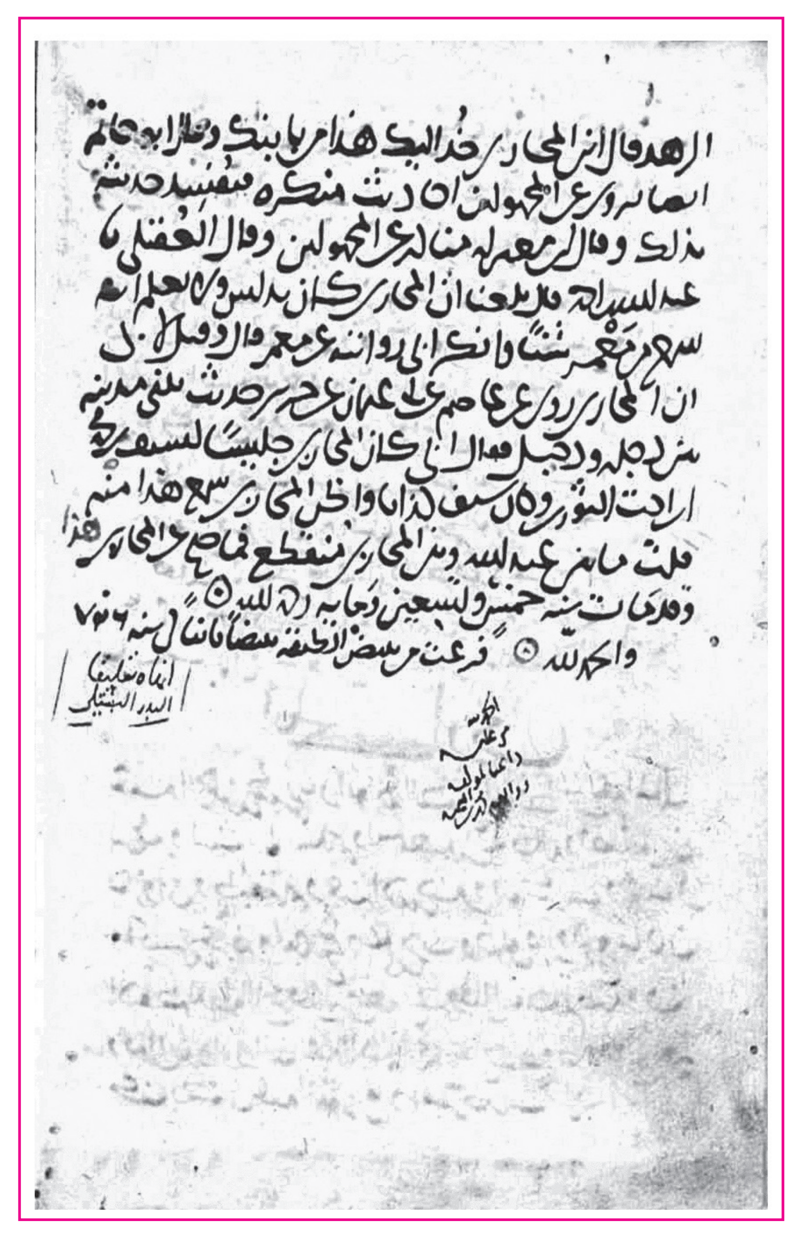
إنَّ تصريحَ الذَّهبي بأنَّهُ بيَّض بعض الطبقات تبييضًا ثانيًا يشيرُ من غير لَبْس إلى أنَّ النُّسخة التي انتهى منها سنة ٧١٤هـ كانت نسخةً مُبَيَّضة، لكن طول المدة بين الانتهاء من تأليف الكتاب ووفاة المؤلف سنة ٧٤٨هـ، وهي مدة تزيد على ثلاثين عامًا ونشاط المؤلف المعروف من سيرته وتتبعه لمؤلفاته تَنْقيحًا وزيادةً وحذفًا، جعلَ النُّسخة المُبَيَّضة الأُولى تحتاجُ في بعض المواضع إلى إعادة كتابة.

وفي التبييض الثاني رأى المؤلف أن يُعَدِّل في عنوان كتابه الذي كان: «تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام» ليصبح: «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام»، كما يظهر في الطرر التي أعادَ كتابتها.

أما الطُّرر القديمة العائدة إلى المُبَيَّضة الأولى فإنه أبقى على بعضها بعد أن أصلحَ كتابتَها، وهو إصلاحٌ ظاهرٌ لمن يتأمله.


المجلد الحادي عشر من كتاب
تاريخ الإسلام وطبقات المشاهير والأعلام
تأليف العبد الفقير إلى الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي
ثم إنني زدت جملة كثيرة في أرباب المائة الثانية فآل الحال إلى أن هذا
المجلد صار في العدد المجلد الحادي والعشرين

طُرّة « المجلد الحادي والعشرين » من تاريخ الإسلام للذهبي
وبخطه ، نسخة آيا صوفيا



آخر ورقة من نسخة آيا صوفيا ٣٠٠٦، من تاريخ الإسلام للذهبي وبخطه، وهي قسم من وفيات الطبقة الثامنة عشرة وجميع الطبقتين التاسعة عشرة والعشرين، وفيها النص علىٰ التبييض الثاني



ثالثًا: الحذف والمستجد



مثال الحذف والمستجد

على أنَّ النَّشرة الأخيرة لأي كتاب لا تَعْني أنَّ المؤلِّف قد زادَ فيها، فقد جَرّبنا بعض الإبرازات الأخيرة التي يطلب فيها المؤلف من النُّساخ أن يُسقطوا مادةً رأى أنَّ وجودَها في الكتاب غير محمود .

المثال الأول

معجم الشيوخ الكبير للذهبي

فمن ذلك : أنَّ الإمام شمس الدين الذَّهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) أنهى تأليف معجم شيوخه الكبير في نشرته الأولى في أول صَفَر سنة ٧٢٧هـ، وكان عدد التراجم فيه سنة ٧٣٨هـ (١٢٨٧) ترجمة، وقد وصلت إلينا هذه النشرة في نسخة مخزونة في خزانة كتب السُّلطان أحمد الثالث برقم (٤٦٢) وعندي منها نسخة مصورة.

على أنَّ هناك نُسخة ثانية انتُهِيَ من كتابتها يوم الأحد الثامن من جُمادى الآخرة سنة ٧٤٥هـ[١]، ثم قُرِئت على المؤلِّف في أواخر رمضان من السنة وقُوبلت بالأصل المكتوب بخطه، ولكن المؤلِّف طلب حذف مجموعة من التراجم بلغ عددها (٢٣٧) ترجمة، فكانت هذه النُّسخة قد تضمنت (٢٠٤١) ترجمة[٢] فقط، وجاء في آخر المجلد الثاني من نسخة دار الكتب المصرية سماع صاحبها الشاب جلال الدين عبد الله بن أحمد بن يوسف الزَّرَنْدي (٧٢٠-

(١) هي نسخة دار الكتب المصرية رقم (٦٥ حديث)، وعندي منها نسخة مصورة.

(٢) نشرها صديقنا الدكتور الحبيب الهيلة التونسي سنة ١٩٨٨م في مجلدين.

٧٤٩هـ)[١] على مؤلف المعجم ومُخَرِّجه «الحجة شيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز ابن الذهبي ـ أبقاهُ الله ـ في مجالس آخرها يوم السبت رابع عِشْري رَمَضان من سنة خمس وأربعين وسبع مئة، وقُوبل بأصل المُخَرِّج، وأشارَ بإسقاطِ جماعةٍ من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البُخاري[٢] فلم يُكْتَبوا هنا، وما عليه مكتوب في الحواشي بخطي وأصله بيد عَمِّي»[٣].

وهكذا صارت هذه النُّسخة المحذوف منها (٢٣٧) ترجمة هي الإبرازة الأخيرة للكتاب، وهي التي ارتضاها المؤلِّف في آخر حياته.

على أنَّ الذَّهبي كعادته ـ يرحمه الله ـ كان يتعاهد مؤلفاته فيعدِّل فيها ويضيف ما يُحَسِّن الكتاب طوال حياته. وقد ظلت بعض الزيادات والإشارات التي تدل على نشر الكتاب أكثر من مرة واضحة في أصل النسخة التي قوبلت على المؤلف، مثال ذلك قوله: «والله يمد في عمره. توفي ليلة الجمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة»[٤].

وقوله في ترجمة شيخه ورفيقه علم الدين البرزالي: «فالله يلهمه رشده ويمد في عمره» ثم يقول في آخر الترجمة: «توفي بخليص في ثالث ذي الحجة سنة تسع

---

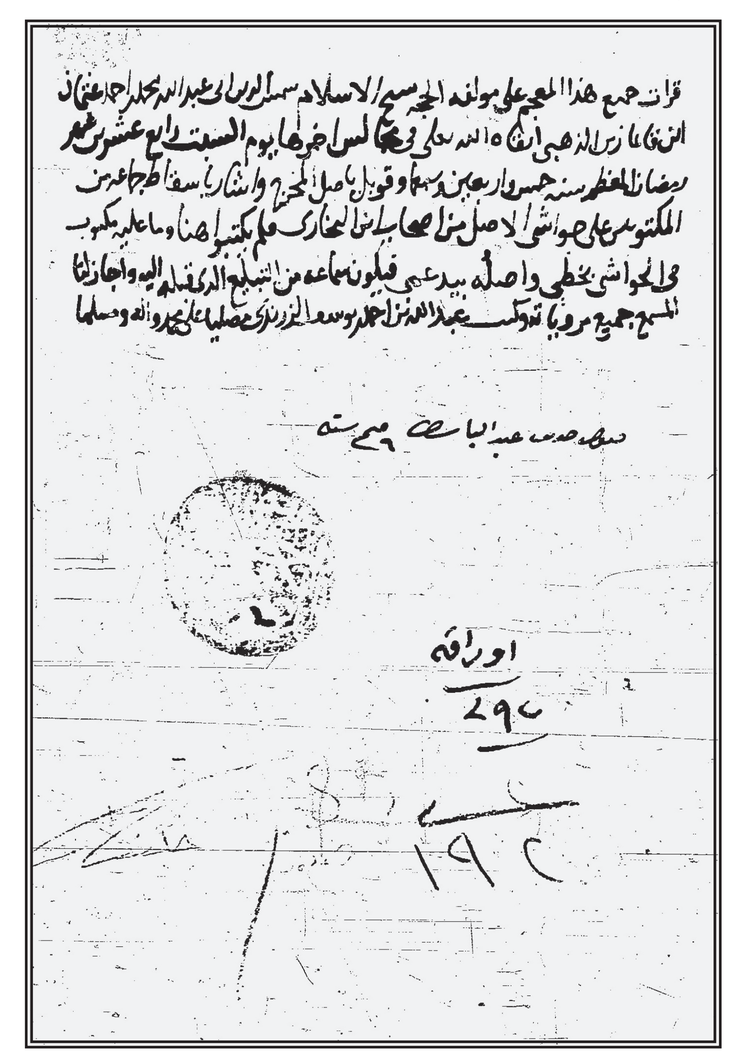
(١) الدرر الكامنة لابن حجر ٢/ ٣٥٢.

(٢) هو الإمام فخر الدين أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي المعروف بابن البخاري صاحب المشيخة المشهورة التي سمعها الخلق العظيم (٥٩٥-٦٩٠) وترجمته في تاريخ الإسلام ١٥/ ٦٦٥-٦٦٧، ومعجم الشيوخ ٢/ ١٣-١٤، والمقتفي لتاريخ أبي شامة للبرزالي ١/ الورقة ٣٦ (باريس).

(٣) أشار عبد الله الزرندي سامع النسخة في حواشيها وبخطه إلى مقابلته بالأصل وقراءته على المؤلف في غير ما موضع منها، انظر مثلًا: المجلد الأول، الورقة ٤٤، ٦٩، ٧٦، ٨٤، ٨٦، والمجلد الثاني، الورقة ١٠، ٢٤، ٤١، ٨٠.

(٤) معجم الشيوخ ١/ الورقة ٢٨ (نسخة دار الكتب المصرية).

وثلاثين»[١]. وقال في ترجمة أبي عبد الله محمد بن أحمد بن تمام التلي الصالحي الخياط: «فالله يبارك في عمره... توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة»[٢]. وغيرها.



قرأت جميع هذا المعجم على مؤلفه الحجة شيخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان
ابن قايماز الذهبي أبقاه الله تعالى في مجالس آخرها يوم السبت رابع عشرين شهر
رمضان المعظم سنة خمس وأربعين وسبعمائة وقوبل بأصل المخرج وأشار بإسقاط جماعة من
المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البخاري فلم يكتبوا هنا وما عليه مكتوب
في الحواشي بخطي وأصله بيد غيري فليكن سماعه من التبليغ الذي فسلم إليه وأجاز لنا
المسمع جميع مروياته وكتب عبد الله بن أحمد بن يوسف الزرندي مصليا على محمد وآله ومسلما

ورقة بآخر المجلد الثاني من معجم الشيوخ الكبير للذهبي نسخة دار الكتب المصرية
وعليها سماع صاحبها جلال الدين الزَّرَنْدي

(١) المصدر السابق ٢/ الورقة ٢٥.

(٢) المصدر السابق ٢/ الورقة ٣١.



المثال الثاني

تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي

ومن العلماء المتقنين الذين كانوا يتعاهدون كتبهم بالمستجد من المعلومات، ولا سيما وفيات المترجمين الأحياء عند أول تأليف الكتاب، أو المؤلفات التي استجدت لهم هو أبو بكر أحمد بن عليّ بن ثابت الخطيب البَغْدادي (٣٩٢-٤٦٣هـ).

فقد أَلَّفَ تاريخه الماتع «تاريخ مدينة السلام» في بغداد، ثم اضطرته الظروف السياسية والأَمْنية أن يرحل عن وطنه بغدادَ إلى دمشق الشّام سنة ٤٥١هـ حاملًا معه مؤلفاته ومنها هذا التاريخ الوسيع، وكانت له حلقة بجامع دمشق يُحدِّث فيها بعامة كتبه ومنها هذا التاريخ، فسمعَ عليه كبارُ المحدثين والعُلماء والأدباء من أهل دمشق والواردين عليها، ونَسَخُوا النُّسخَ عن نسخته.

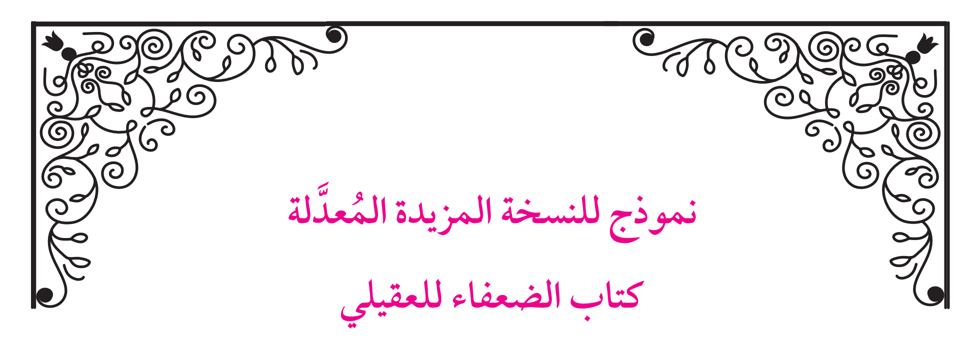
وقد وجدنا الخطيب يضيف إلى تراجمه ما يستجد من معلومات ولا سيما وفيات المترجمين بعد هذا التاريخ وإلى حين وفاته سنة ٤٦٣هـ ببغداد بعد عودته إليها سنة ٤٦٢هـ، فضلًا عن تَراجم مستجدة لم يكن أدخلَها تاريخه قبل سنة ٤٥١هـ، فكانت نسخته الخطية التي يزيد عليها هذه المستجدات تمثل الإبرازة الأخيرة(١).



(١) تنظر تفاصيل ذلك في مقدمتنا لتاريخ مدينة السلام ١/ ١٨٨ فما بعدها.



رَابِعًا: ٱلنُّسْخَةُ ٱلمَزِيدَةُ ٱلمُعَدَّلَةُ



نموذج للنسخة المزيدة المُعدَّلة
كتاب الضعفاء للعقيلي

وقد يزيد ويُعدِّل المؤلِّفُ بعضَ العبارات في نُسْخته بما يجدهُ أجودَ وأصلح، ويكون ذلك إما على نُسخته أو إعادة كتابة النَّص مرةً ثانية، وإنما يظهر ذلك في النُّسخ المُنْتَسخة عن نُسخة المؤلف.

وأرى من المفيد أن أضربَ لذلك مثلًا في كتاب «الضُعفاء» لأبي جعفر محمد بن عَمْرو العُقيلي البَصْري الأصل المكيّ الدار المتوفَّى بها في ربيع الأول من سنة ٣٢٢هـ.

فقد وقفنا على نُسختين خطيتين رواهما راوٍ واحد عن المؤلف هو أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل الصَّيْدلاني المكي المتوفى بها سنة ٣٨٨هـ.

الأولى : هي نُسخة الظاهرية بدمشق ذات الرقم (٣٦٢ حديث).

وهي **الإبرازة الأولى** لأن أحد الرواة المتقدمي الوفاة مذكور في طبقة السماع مع الصَّيْدلاني هو أبو الحَسَن محمد بن نافع بن إسحاق الخُزاعي الذي كان حيًا سنة ٣٥٠هـ حيث سَمِعَ عليه بعض الشيوخ القادمين من الأندلس[١]، مما يشير إلى أنَّ سَماع هذه النسخة على العُقيلي كان قديمًا، علمًا بأنَّ هذا

(١) العقد الثمين للفاسي ٢/ ٣٧٨.

الخُزاعي لم يكن من الرُّواة المعروفين لضعفاء العُقيلي[١]، إذ المشهور بذلك هو أبو يعقوب الصيدلاني.

أما النسخةُ الثانية : فهي نسخة الزَّاوية العُثمانية بمدينة طولقة التابعة لولاية بَسْكرة بالجزائر.

وقد فُـرِغَ من كتابة هذه النُّسخة وسَمَاعها على الصَّيْدلاني في ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وثلاث مئة كما نُصّ عليه في آخرها، وسامعها هو صاحبها إبراهيم بن محمد بن جعفر بن هارون الشَّاشي بقراءة أبي محمد عبد الملك الشَّاشي، كما سَمِعها آخرون مرة أُخرى سنة ٣٨٧هـ بقراءة أبي الفَتْح بن أبي الفوارس، محمد بن أحمد بن محمد بن فارس بن سهل (٣٣٨-٤١٢هـ)[٢] بالمَسْجد الحرام .

وتوفي أبو يعقوب الصيدلاني في السنة التي بعدها، أي سنة ٣٨٨هـ، مما يشير من غَيْر لَبْس إلى أنَّ هذه الرِّواية هي الإبرازة الأخيرة للكتاب، إذ وَجَدنا بينها وبين نُسخة الظاهرية إعادة صياغة لكثير من العبارات فضلًا عن زيادات كثيرة زادَها المؤلف على نُسخته، بحيث صارت هذه النُّسخة المَزِيدة المُعَدَّلة هي الإبرازة الأخيرة لهذا الكتاب.

وعلى هذه النُّسخة أقمنا تحقيقنا لهذا الكتاب سنة ٢٠١٥م بعد مقابلتها

---

(١) بدليل أن أحدًا من المؤلفين الذين ترجموا له لم يذكر هذه الرواية بينما ذكروا رواية الصيدلاني، فضلًا عن أن الأسانيد التي توصل بها العلماء المؤلفون إلى كتاب العقيلي كانت من طريق رواية الصيدلاني.

(٢) ترجمته في تاريخ مدينة السلام ٢/ ٢١٣ (بتحقيقنا)، وتاريخ الإسلام ٩/ ٢٠٧ (بتحقيقنا).

بالابرازة الأولى نظرًا لأخطاء وقعت فيها، ونشرته دار الغرب الإسلامي بتونس في خمسة مجلدات.

ونَرى من المفيد أن نقدِّم نماذجَ من الزِّيادات التي زادَها المؤلف على كتابه المؤلَّف أول مرة والمتمثل بنسخة الظاهرية، كما سنذكُر جدولًا بنماذج من التعديلات وإعادة صياغة كثير من العبارات صياغة جديدة لا سيما في تقويم المترجمين ورواياتهم، ولكل من الزيادات والتعديلات مئات نظائر في هذا النص.



الزيادت

فمما زادت الإبرازةُ الأخيرةُ الممثلة بالنُّسخة العثمانية على الإبرازة الأولى الممثلة بنسخة الظاهرية:

◉ في «باب تَبْيين أحوال من نقل عنه الحديث ممن لم ينقل على صحةٍ» النصوص الآتية:

۞ قال: حدَّثنا جعفرُ بن محمد، قال: حدَّثنا عَمْرُو بن علي، قال: حدَّثنا يحيى بن سعيد، قال: سألتُ مالكَ بنَ أنس، وسُفيانَ الثَّوري، وشُعبة بن الحَجّاج، وسُفيانَ بنَ عُيينة، عن الرجل يكذِبُ في الحديث، أو يَهِمُ، أُبَيِّنُ أمرَه؟ قالوا كلُّهم: بيِّن أمرَه للناس.

۞ قال: حدَّثنا إبراهيمُ بن محمد بن بَرَّة والحَسنُ بن عبد الأعلى الصَّنْعاني، قالا: حدَّثنا عبدُ الرَّزاق، قال: أخبرنا مَعمَر، عن مُوسى بن أبي شَيبة، أن النَّبيَّ

ﷺ أبطَل شهادَةَ رجُلٍ في كِذبةٍ.

۞ قال مَعمَر: لا أدري ما تلك الكِذْبةُ، أكذِبٌ على الله، أم كذِبٌ على رسول الله ﷺ ؟

۞ حدَّثنا محمدُ بن عبد الله الحَضْرَمي، قال: حدَّثنا جُمهورُ بن منصور، قال: حدَّثنا أبو الحارث الزُّبَيْدي، قال: سمعتُ سفيانَ يقول: ما سَتَر اللهُ تعالى أحدًا يَكذِبُ في الحديث.

۞ حدَّثنا أحمد بن محمد النَّصِيبي، قال: حدَّثنا نَصْر بن علي، قال: حدَّثنا الأصمعي، عن عبد الرحمن بن أبي الزِّناد، عن أبيه، قال: أدركتُ بالمدينة مئةً، كلُّهم مأمون، لا يُؤخَذُ عن أحدٍ منهم شيءٌ من الحديث، يقول: ليس من أهله.

۞ حدَّثنا أحمد بن محمد، قال: سمعتُ عليَّ ابنَ المَديني يقول: سمعتُ عبدَ الرَّحمَن بن مَهديّ يقول: لقد كتبتُ عن مشايخَ ودفَنْتُ كتُبَهم، وما حدَّثتُ عن أحدٍ منهم بشيءٍ، وإنّي لأذكُرُهم فأدعو لهم.

۞ حدَّثنا إبراهيم بن محمد بن الحارث، قال: حدَّثنا بُندار، قال: سمعتُ يحيى بن مَعين يقول: سألتُ يحيى بنَ سعيد عن شيءٍ فقال لي: لو حقَّقتُ لك الحديثَ ما حدَّثتُك إلا عن أربعةِ أُناسٍ.

۞ حدَّثنا عبد الله بن اللَّيث بن نَصر المَرْوَزي، قال: حدَّثنا أبو هشام الرِّفاعي، قال: سمعتُ ابنَ المُبارك يقول: إن الرَّجُلَ لَيَهُمُّ بالكذِب من الليل، فيَترجَّحُ ذاك في وجهه بالنهار.

ومن حرف الألف فقط:

۞ زاد في ترجمة أمية بن سعيد الأموي:

«ورَواه غيرُ عُمرَ بن عبد الوهَّاب، فقال: شيخٌ مِن بَني غِفار، وهذه الروايةُ أولَى مِن رواية أُمَية، ولا يَصحُّ عن أبي هُريرة، ولا مِن حديث صَفوانَ بن سُليم».

۞ وزاد في ترجمة أبان بن تغلب الكوفي:

«حدَّثنا إبراهيمُ بن عيسى الفارِسيُّ، قال: حدَّثنا عبدُ الرَّحمَن بن سَلَمةَ بن الفَضل، قال: حدَّثنا إسحاقُ بن سُليمانَ الـرَّازي، قال: حدَّثنا أبو حماد مُفَضَّلُ بن صَدَقةَ الـحَنَفي صاحبُ سُفيانَ الثَّوري، أنّ أبانَ بن تَغْلِبَ تَنَقَّصَ عُثمانَ عند أبي إسحاقَ الـهَمْداني، فأخَذ أبو إسحاقَ كفًّا مِن حَصًى، فقال: يا فاسِق، أعُثمانَ تَذكُر؟!».

۞ وزاد في آخر ترجمة أبان بن عثمان الأحمر الكوفي:

«وقد رَوى داوُدُ العَطار، عن ابن خُثَيْم، عن أبي الزُّبير، عن جابر، أن النَّبيَّ ﷺ، لَبِثَ عَشْرَ سِنينَ يَتْبَعُ الـحَاجَّ في مَنازِلِهم في الـمَوسِم، فذكر الحديثَ بخلاف لفظ أبان، ودونَه في الطُّول؛ حدَّثناه ابنُ أبي مَسرَّة، عن الأزرَقي، عن داوُدَ العَطار.

وهذا أولى مِن حديث أبانَ بن عُثمان».

۞ وزاد في ترجمة أبان بن أبي عَيّاش البصري:

«حدَّثنا محمد بن أيوب، قال: أخبرنا حُسين بن شُعيب، قال: سمعتُ يزيدَ بنَ هارون يقول: قال شُعبة: لأن أزْنيَ سبعينَ مَرَّةً أحَبُّ إليَّ مِن أن أُحدِّثَ عن أبانَ بن أبي عَياش».

۞ **وزاد في آخر ترجمة أبان بن المُحَبَّر الشامي:**

«ولا يُتابِعُه إلا مَن هو دُونَه، أو مِثلُه».

۞ **وحينما ذكر حديث أبي الدرداء:**

«كنت جالسًا بين يدي رسولِ الله ﷺ وهو يذكر العافية وماذا أعد الله لصاحبها» الحديثَ في ترجمة إبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك

زاد في آخره:

«ولا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلا به».

۞ **ولما ذكر حديث أبي هريرة الموقوف: «إذا كنتَ إمامًا فخفف في ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي زاد بعده:**

«وهذا الحديث يُروى من غير هذا الوجه بإسنادٍ صحيح».

۞ **وحين ذكر في ترجمة الرمادي أيضًا حديث عاصم بن سليمان الأحول عن أبي عثمان النهدي، عن النبي ﷺ: «طيبُ الرِّجال ما ظهر ريحه» زاد في آخره:**

«والصحيح من هذه الرواية رواية عاصم، مرسل».

۞ **كما زاد بعد ذكره للحديث نفسِه من طريق عاصم، عن أنس قوله:**

«والصحيح من هذه الرواية حديث عاصم، عن أبي عثمان، مُرسل».

۞ **وزاد في ترجمة إبراهيم بن زكريا الضرير البصري:**

«وحدَّثنا إسحاقُ بن إبراهيم، عن عبد الرَّزاق، عن محمد بن مُسلِم الطَّائفي، عن الصَّبّاح، يَعني ابنَ مُجاهِد، عن مُجاهِد، قال: بَلغَني أنّ امرأة سقَطت عن دابَّتِها، فانكَشفَت عنها ثيابُها، والنَّبيُّ ﷺ قَريبٌ منها، فأعرَضَ عنها، فقيل: إنّ عليها سراويل فقال النَّبيُّ ﷺ: «يَرحَمُ اللهُ الـمُتسروِلات».

حدَّثناه محمدُ بن عبد الله بن المهل، قال: حدَّثنا عبدُ الرَّزاق، قال: حدَّثنا محمدُ بن مُسلم، عن الصَّبّاح، عن مُجاهد».

«حدثنيهُ جَدِّي وعليُّ بن عبد العزيز، قالا: حدَّثنا حَجاج بن الـمِنهال، قال: حدَّثنا شُعبة، عن أبي فَروة، عن أبي الأحوَصِ، أن النَّبيَّ ﷺ، كان يَقرأُ في صَلاة الفَجر، يَوم الـجُمُعة: ﴿تَنزِيلُ﴾ السَّجدة، و﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ﴾».

۞ **وزاد في ترجمة إبراهيم بن عبد الرحمن الخُتّلي:**

«وقد رَوى عاصمُ بن عُبيد الله، عن عبد الله بن عامرِ بن رَبيعة، عن أبيه، أنه رَأى النَّبيَّ ﷺ يَستاكُ وهو صائِم.

وفي عاصم مَقالٌ، والرِّوايةُ ثابتةٌ عن النَّبي ﷺ، في قوله: «خُلوفُ فَم الصائم أطيبُ عندَ الله من رِيح الـمِسْك» ».

۞ **وزاد في آخر ترجمة إبراهيم بن عثمان، أبي شيبة العبسي الكوفي جد بني أبي شيبة:**

«حدَّثنا أحمدُ بن مَحمود الـهَروي، قال: حدَّثنا عثمان بن سعيد، قال: قلتُ ليحيى: فأبو شَيبةَ الذي يَروي عنه يزيد؟ قال: أبو هؤُلاء؟ قلتُ: نعم، يَعني بَني أبي شَيبة، قال: ليس بِثقَةٍ.

حدَّثني محمد بن عيسى، قال: حدَّثني محمد بن عِمرانَ بن زياد، قال: سمعتُ أبا نَصر الخليلَ بن محمد يقول: كُنا نَأتي أبا شَيبةَ نَكتُب عنه بواسِط، فسمعتُه يقول لـمُتطَبِّب: ما تقولُ في السَّمك؟ فقال: لا بأسَ به، فكُلْه، قال: ما تقولُ في العَسل بعدَه؟ قال: جَيِّد، فخُذْ منه، قال: فشُربًا أم لَعقًا؟».

۞ **وزاد آخر ترجمة إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلميّ المدني:**

«قال: حدَّثنا يحيى بن عِمران، قال: حدَّثنا محمدُ بن عبد الله بن عبد الرَّحيم البَرْقيُّ، قال: حدَّثنا عبدُ الوَهاب بن مُوسى بن عبد العزيز بن عُمرَ بن عبد الرَّحمَن بن عَوف، قال: قال لي إسماعيلُ بن عيسى العَباسي، قال أبو العَباس، وكان من أورَع مَن رأيتُ من الناس: قال لي إبراهيمُ بن أبي يحيى: غُلامُك خيرٌ من أبي بكرٍ وعُمر».

۞ **وزاد في آخر ترجمة إبراهيم بن يزيد الخوزيّ المكيّ:**

«حدَّثنا أحمدُ بن داوُدَ القُومِسيُّ، قال حدَّثنا محمدُ بن حُميد، قال: حدَّثنا إسحاقُ بن سُليمان، عن عُمرَ بن قَيْس الـمَكِّي، قال: سمعتُ عَطاءَ بنَ أبي رَباح يقول: سمعتُ أبا هُريرةَ يقول: قال النَّبيُّ ﷺ: «إنَّ العبدَ إذا قام إلَى الصَّلاة، فإنّما هو بَين عَينَي الرَّحمَن، فإذا التَفتَ، يقولُ الله، تَبارك وتعالَى: إلَى مَن تَلتَفِتُ؟ إلَى مَن هو خيرٌ لك مِنِّي تَلتَفِتُ؟! ابنَ آدم، أَقبِلْ عَليَّ، فأنا خَيرٌ لك ممَّن تَلتَفِتُ إليه».

هو عُمر بن قَيْس دونَ إبراهيمَ بن يزيد».

۞ **ولما ذكر في ترجمة إسماعيل بن إبراهيم الكرابيسي البصري روايته حديث أبي هريرة المرفوع: «من سُئل عن علم فكتمه» زاد بعده قوله:**

«وهذا الحديث رواه عُمارةُ بن زَاذَان الصَّيْدلانيُّ، عن عليِّ بن الحَكَم، عن عطاءٍ، عن أبي هريرة، عن النبيِّ ﷺ، نحوَه، بإسنادٍ صالح.

حدَّثنا عبدُ العزيز بن أحمد بن الفَرَج، قال: حدَّثنا أبو كامل، قال: حدَّثنا إسماعيلُ بن إبراهيم، قال: حدَّثنا ابنُ عَون، عن محمد، عن أبي هُريرة، قال: مَن سُئِل عن عِلم، فكَتَمَه، أُلجِم يومَ القيامة بلجَامٍ مِن نارٍ».

۞ وحين ساق في ترجمة إسماعيل بن مسلم المكيّ حديثه عن الحسن، عن سمرة، أنّ النبي ﷺ قال: «الحُمّى قطعة من النار» الحديثَ زاد بعده:

«وقد رُوِيَ في إبراد الحُمَّى بالماء من غير هذا الوجه بإسناد صالح».

۞ ولما ذكر في ترجمة إسماعيل بن مِخْراق روايته عن مالك عن نافع عن ابن عمر: رأيتُ عبد الله بن أُبيّ يشتدُّ بين يدي رسول الله ﷺ الحديثَ وقوله: ليس له أصل من حديث مالك، زاد:

«وإنما يُعرف هذا من حديث هشام بن سَعْد، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر، وفي هذا الإسناد أيضًا مقال».

۞ وحين ذكر في ترجمة إسحاق بن بشر القرشي روايته لحديث ابن عباس مرفوعًا: «إن لله تعالى بيتًا في السماء» زاد بعده:

«حدَّثناه الصائغُ، قال: حدَّثنا سُنَيْدٌ قال: حدَّثنا حَجّاج، عن ابن جُرَيْج، عن صَفوانَ بن سُلَيْم عن كُرَيْبٍ مَولَى ابن عباس قال: قال رسولُ الله ﷺ: فذكره.

وهذه الروايةُ أولى».

۞ وزاد في ترجمة إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي القرشي:

«حدَّثني أحمدُ بن محمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عثمانُ بن سعيد، قال: قلتُ ليحيى بن مَعين: إسحاقُ بن يحيى؟ قال: ليس بشيءٍ».

۞ وزاد في ترجمة أيوب بن عائذ الطائي:

«حدَّثني أحمد بن محمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عثمانُ بن سعيد السِّجِسْتانيُّ، قال: سألتُ يحيى بنَ مَعين، قلتُ: أيوبُ بن عُتبةَ أحبُّ إليك، أو عِكرِمةُ بن عَمار؟ قال: عِكرِمةُ أحبُّ إليَّ، أيوبُ ضَعيفٌ».

۞ ولما ذكر في ترجمة أيوب بن جابر اليمامي حديثه عن سماك بن حرب، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن ابن بريدة، عن أبيه مرفوعًا: «اشربوا فيما بدا لكم، ولا تسكروا» زاد بعده:

«وقال أبو الأحوص: عن سِماك، عن القاسم بن عبد الرَّحمَن، عن أبيه، عن أبي بُردةَ بن نِيَار، عن النَّبيِّ ﷺ، نَحوَه».

۞ وزاد في ترجمة أبي الجَمَل أيوب بن محمد اليمامي:

«حدَّثني أحمدُ بن محمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عثمانُ بن سَعيد السِّجِسْتانيُّ، قال: قلتُ ليحيى بن مَعين: أبو الـجَمل مَن هو؟ قال: شيخٌ، يَماميٌّ، ضَعيفٌ».

۞ وزاد في ترجمة أصرم بن حوشب الهَمْداني:

«حدَّثني أحمدُ بن محمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عثمانُ بن سعيد، قال: قلتُ ليحيى بن مَعين: أصرَمُ بن حَوْشَب تَعرِفُه؟ قال: كذابٌ خبيثٌ».

۞ **وزاد في الإبرازة الأخيرة هنا ترجمة كاملة لم ترد في الأولى، وهاهي:**

«أحمد بن محمد بن أيوب، صاحب المغازي.

حدَّثني أحمدُ بن محمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عثمانُ بن سعيد، قال: سألتُ يحيى بنَ مَعين، عن صاحبِ الـمَغازي: هو أحمدُ بن محمد بن أيوب؟ قال: اشترى من السوق كُتبًا فهُو يُحدِّث بها.

قال عثمان: كان يَفعلُه مُغايَظةً لأحمد، كذا ظَنُّنا، إن عليًّا كان سَمع منه الـمَغازي، فبَلَغَني أنّ أحمدَ كان يُثني عليه.

سمعتُ أبا جعفر الصَّائغ يقول: سمعتُ يحيى بنَ مَعين، وسُئل عن أحمدَ بن محمد بن أيوبَ صاحبِ الـمَغازي، فقال: حُلقُوم، كَذابٌ خَبيثٌ. قال أبو جعفر: كان يُلقِّبُه حُلقومًا.

وحدَّثنا عبدُ الله بن أحمد، قال: سمعتُ أبي، وذَكَر أحمدَ بن محمد بن أيوب وكاملَ بنَ طَلحة، فقال: ما أعلَمُ أحدًا يَدفَعهُما بحُجةٍ».

۞ **ثم زاد بعد ترجمة من هذه الترجمة ترجمة أخرى هي ترجمة:**

«أحمدُ بن بَشير مَولَى عَمرو بن حُريث.

حدَّثني أحمدُ بن مَحمود الـهَرَويُّ، قال: حدَّثنا عُثمانُ بن سعيد، قال: قلتُ ليحيى بن مَعين: عَطاءُ بن الـمُبارك، تَعرِفُه؟ قال: مَن رَوى عنه؟ قلتُ: ذاك الشَّيخُ الضَّعيفُ: أحمدُ بن بَشير، قال: هَهْ! كأنه يتَعَجَّب مِن ذِكري أحمدَ بنَ بَشير، قال: لا أعرِفُه.

قال عثمان: أحمدُ بن بَشير كان مِن أهل الكُوفة، ثم قَدِم بَغداد، وهو مَتروكٌ».

۞ **وزاد في آخر ترجمة أزهر بن سعد السمان البصري:**

«حدَّثنا محمدُ بن جعفرٍ البَغداديُّ، ابنُ أخي الإمام، قال: سمعتُ أبا حَفصٍ عَمرَو بن علي، قال: قلتُ ليحيى: حدَّثنا أزهر، عن ابن عَون، عن إبراهيم، عن عَبيدَةَ، عن عبد الله، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «خَيرُ النَّاسِ قَرْني».

فقال لي يحيى: ليس فيه «عن عبد الله»، إنّما هو عن عَبيدة، قلتُ: أسَمِعتَه من ابن عَون؟ فقال: لا، حدَّثني به سُفيان، عن منصور، عن إبراهيمَ، عن عَبيدَةَ، عن عبد الله، قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «خَيرُ النَّاسِ قَرْني».

قال: فقلتُ له: فأزهرُ، عن ابن عَون، عن إبراهيمَ، عن عَبيدَة، عن عبد الله؟ قال: فقال لي: ليس في حديثِ أزهرَ «عن عبد الله»، قال: قلتُ له: أسَمِعتَه منه؟ قال: لا، ولَكِنْ رأيتُ أزهرَ يُحدِّثُ به مِن كِتابه لا يزيدُ على عَبيدَة، وليس فيه «عن عبد الله»، قال: فأتيتُ أزهرَ، فاختَلَفتُ إليه أيامًا، فأخرَج إليَّ كِتابَه، فإذا فيه: «عن إبراهيم، عن عَبيدَة» كما قال يحيى».

۞ **وزاد في ترجمة أويس القرني:**

«حدَّثنا عبدُ الله بن أحمدَ بن حَنبل، قال: حدَّثنا أبو صالح محمدُ بن يحيى بن سعيد القَطّان، قال: سمعتُ أبي يُحدِّث، عن شُعبةَ، قال: سألتُ عَمْرَو بنَ مُرَّة، عن أُوَيْس القَرَنيِّ فلم يَعرِفْهُ».



التعديلات

وهي كثيرة نذكر منها نماذج مجدولة:

العثمانية (الإبرازة الأخيرة)	الظاهرية (الإبرازة الأولىٰ)	اسم المترجم
لا يتابع عليه.	لا يتابع عليه، والأسانيد في هذا الباب لينة.	أشعث بن سوار
وزكريا ويحيىٰ بن سالم ليس بدون أشعث في هذا المذهب.	وزكريا الكسائي ويحيىٰ بن سالم ليسا بدون أشعث في الأسانيد.	أشعث ابن عم حسن ابن صالح
ليس يروىٰ من طريق يثبت.	قد رُوي من غير وجه، ليس له طريق يثبت.	إياس بن أبي إياس
يحدث بالبواطيل عن الثقات.	يحدث عن الثقات بالبواطيل.	إبراهيم بن البراء
صاحب مناكير وأغاليط، ويُحيل علىٰ من لا يُحْتَمَل.	صاحب مناكير وأغاليط.	إبراهيم بن زكريا الضرير
هذا حديث ثابت.	وحديث أبي قتادة عن النبي ﷺ في الركعتين عند دخول المسجد ثابت.	إبراهيم بن يزيد بن قديد
فأما حديث الطير فيروىٰ من غير وجه بأسانيد لينة، وأما حديث عبد الله بن عمرو فيروىٰ من قوله موقوفًا.	كلاهما لا يتابع عليه وليس بمحفوظين.	إسماعيل بن سليمان الرازي

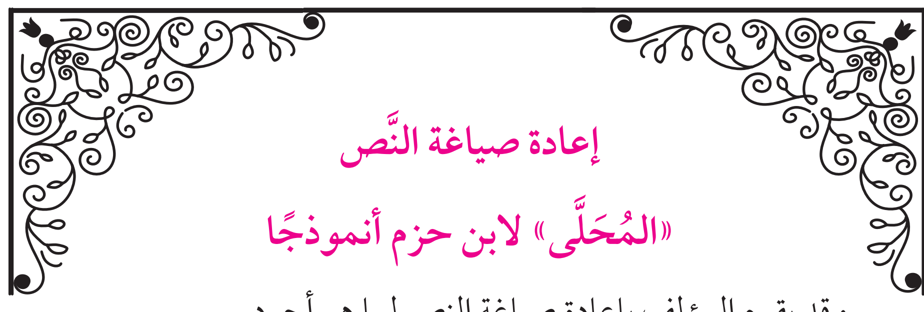
أحاديثه مناكير، ليس فيها شيء يحفظ من وجه يثبت.	أحاديثه مناكير، ليس منها شيء محفوظ.	إسماعيل بن شبيب
لا يُعرف بالنقل.	لا يعرف بنقل الحديث.	إسماعيل بن مسلم اليشكري
إسماعيل الشعيري كذاب.	كان إسماعيل الشعيري كذابًا.	إسماعيل بن يحيىٰ الشعيري
ولا يتابع عليه بهذا اللفظ من طريق يثبت، والصحيح عن النبي ﷺ انه كان يأتي مسجد قباء راكبًا وماشيًا.	لا يتابع عليه.	إسحاق بن إبراهيم بن نسطاس
ولا يتابع عليه إلا من وجهة فيها لين وضعف	لا يتابع عليه.	إسحاق بن يحيىٰ بن طلحة التيمي
فأما الإسفار بالفجر	فأما متن الحديث الأول في الإسفار بالفجر.	أيوب بن سيار الزهري
بإسناد أصلح من هذا	بإسناد ليّن.	أيوب بن ذكوان
وقد روي هذا عن ابن عباس من وجه يثبت عنه بخلاف هذا الإسناد.	وقد روي عن ابن عباس هذا اللفظ من وجه يثبت.	أرقم بن أبي أرقم
وهذا يُروَىٰ عن الزهري عن سالم عن أبيه، إسناد صحيح.	وهذا المتن عن النبي عليه السلام رواه الزهري عن سالم عن أبيه.	بكر بن عبد الله بن الشرود
فحملوا عنه شيئًا.	فما روي عنه شيء.	جعفر بن محمد بن عَبّاد
وله غير حديث لا يتابع عليه.	وله غير حديث لا يتابع علىٰ شيء منها.	جرير بن أيوب البجلي
بعضهم قريب من بعض في ضعفاء.	بعضهم قريب من بعض في الضعف.	جويبر بن سعيد البلخي
مجهول بالنقل، وحديثه غير محفوظ.	مجهول في الرواية.	الحسن بن رزين

لا يتابع علىٰ حديثه، وليس بمشهور بالنقل.	لا يتابع علىٰ حديثه ولا يعرف إلا به.	الحسن بن محمد بن عبيد الله المكي
ولهذا الحديث طرق أسانيدها لينة.	ولهذا الحديث أسانيد لينة، طرقٌ كلها فيها لين.	=
فأما الحديث الأول فقد روي بغير هذا الإسناد، بإسناد جيد.	فأما الأول فقد روي بإسناد جيد.	الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس
روىٰ حسين بن واقد أحاديث ما أدري.	وأحاديث حسين ما أدري	حسين بن واقد
ليس هذا الحديث بمحفوظ من حديث شريك ولا من حديث ابن عقيل، ولا من حديث جابر، وإنما يروىٰ هذا من معلول حديث الأعمش مرسلًا.	ولا يتابع هذا الشيخ علىٰ هذا الحديث، ولا يعرف من حديث ابن عقيل وإنما يروىٰ هذا مرسلًا.	حسين بن عبيد الله التميمي
لا يتابع علىٰ حديثه ولا يُعرف بالنقل.	لا يتابع علىٰ هذا، وليس بمعروف بالنقل.	حسين بن سليمان
والحديث ثابت عن النبي ﷺ في الغسل لالتقاء الختانين عن عائشة وغيرها.	والحديث في الغسل لالتقاء الختانين ثابت عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه.	حسين بن عمران
مجهول بالنقل، ولا يتابع علىٰ حديثه.	ولا يتابع عليه وحميد مجهول في النقل.	حُميد بن وهب القرشي
ولا يتابع عليه، وقد روي بغير هذا الإسناد، بإسناد صالح، أنّ النبي ﷺ كان يضع اليمنىٰ علىٰ اليسرىٰ في الصلاة.	ولا يتابع عليه. وهذا المتن قد روي بغير هذا الإسناد بإسناد صالح في وضع اليمين علىٰ الشمال في الصلاة.	حجاج بن أبي زينب




خَامِسًا: إِعَادَةُ صِيَاغَةِ النَّصِّ



إعادة صياغة النَّص

«المُحَلَّى» لابن حزم أنموذجًا

وقد يقوم المؤلف بإعادة صياغة النص لما هو أجود.

فقد تبين لي أن الإمام ابن حزم قد أعاد النظر في كتابه «المُحَلَّىٰ» بعد الانتهاء من تأليفه، فغيّر صياغة بعض العبارات، وخَفّف بعض العبارات الشديدة.

وقد وصلت إلينا بعض النسخ التي نُسخت قبل هذا التعديل، مثل النسخ التي رمزنا لها ي، س، ظ، ض، مح، وغيرها.

كما وصلت إلينا نُسخ منسوخة عن النسخة المُعَدَّلة مثل النسخة التي رمزنا لها «الأصل»، ونسخة «ب»، خ.

إن اختلاف بعض الكلمات أو العبارات لا يمكن عزوه إلىٰ أخطاء النُّساخ، لاختلاف الرسم في كثير منها، ولوجودها في أكثر من نسخة، مما يؤكد أن هذه التعديلات من المؤلف.

ولعل الجدول الآتي الذي نذكر فيه بعض التعديلات التي أجراها المؤلف علىٰ كتابه ولها مئات النظائر مما ثبتناه في تعليقاتنا توضح ذلك[1]:

(١) الإشارة إلى طبعتنا من كتاب «المحلى شرح المجلى».

النشرة الأخيرة المُعَدَّلة	النشرة الأولىٰ	المجلد والصفحة
وإنِ قالاه كان حسنًا	وأي قالاه فحسن	٤/ ٥
في ثوبٍ سداه حرير	في الثوب سداه حرير	٤/ ١٢٦
من يظن أنه مُسلم	من يظنه مسلمًا	٤/ ١٤٩
وكل ذلك باطلٌ	وكل ذلك لا يجوز	٤/ ١٥٦
المباح ليس منكرًا	المباح لا يكون منكرًا	٤/ ١٦٢
وإنما لم يكن	وإنما لم نذكر	٤/ ٢٣٣
.... في ذلك	ما هذا	٤/ ٢٣٣
من العشاء الآخرة	من صلاة العشاء	٤/ ٣١١
من هذا الكتاب	من هذا الديوان	٤/ ٣٥٩
ودخل منزله	ودخل بيته	٤/ ٣٦٠
ونزل الراكب	ونزل الآمن	٤/ ٣٨٢
لا برهان عليه	لا برهان علىٰ صحته	٤/ ٣٩١
غابت الشمس	غربت الشمس	٤/ ٣٩١
ساقطة عنا لا نقدر علىٰ غيرها	ساقطة عنه، لأنه لا يقدر علىٰ غيرها	٤/ ٣٩٤
وبيوت النيران	والبيت من بيوت النيران	٤/ ٣٩٨
ووجدنا قد حدثنا عبد الله بن ربيع	وقد وجدنا عبد الله بن ربيع حدثنا	٤/ ٤٠٢
وبالله تعالىٰ التوفيق	ولله تعالىٰ الحمد	٤/ ٤٠٢

وقد قال بما قلنا	وقد قال بهذا قبلنا	٤/ ٤٠٢
لا يسمع أذانًا	لا يسمع الأذان	٤/ ٤٠٥
في غاية الفساد	في غاية الغثاثة	٤/ ٤٤٧
وكذلك العمل	وهكذا يعمل	٤/ ٤٧٢
ونعوذ بالله من مثل هذا	ونعوذ بالله من الخذلان	٤/ ٤٨١
ونعوذ بالله من ذلك	ونعوذ بالله من الخذلان	٤/ ٤٨٦
أولها في الأعراف في آخرها	أولها في آخر ختمة سورة الأعراف	٥/ ٣٣٠
فيستحب له السجود، لأنه فعل خير	فيستحب له السجود، لأن السجود فعل خير	٥/ ٣٤٩
في مال الكافرين من زرعهم وثمارهم	في مال الكافر من زرعه وثماره	٦/ ١٧
وهذا شيء لم يأت بكراهته قرآن ولا سنة	وهذا لا شيء لأن كراهته ما لم يأت قرآن ولا سنة	٧/ ١٣٩
من أجنب في رمضان	من أصبح جنبًا في رمضان	٧/ ١٤٧
والعجب كله من أبي حنيفة ومالك	والعجب كله من أن أبا حنيفة ومالكًا	٧/ ٢٦٥
هذا منه باطلًا	هذا عين الباطل	٧/ ٢٦٧
لا برهان علىٰ صحتها	لا برهان عليها	٧/ ٢٦٩

◉ ومن ذلك حذف بعض العبارات الشديدة واستبدالها بما هو أخف منها لا سيما في الأقسام الأخيرة من كتابه.

وكنت آثر ذي أثير أتخوف أن يكون ذلك من فعل بعض النساخ دفاعًا عن مذهبه، أو حذف بعض العبارات المسيئة إليه، ثم ثبت عندي أن هذا من صنيع المؤلف **لعدة أسباب من أهمها:**

١ ـ اتفاق نسخ الإبرازة الأخيرة علىٰ مثل هذا الحذف، مع اختلاف نُسّاخها.

٢ ـ أن هذا الحذف لم يطل مذهبًا بعينه، بل شمل المذاهب الثلاثة: المالكية والشافعية والحنفية، وهو يدفع من ظن غلطًا أن هذا من فعل بعض النساخ الأحناف.

٣ ـ أن القسم الذي لخصه أبو رافع من كتاب «الإيصال» بقي محتفظًا بكثير من العبارات الشديدة التي لم تحذف، علمًا بأن نسخة «خ» فيها القسم الأخير من «المحلىٰ» المُعَدَّل، وفيها تتمة أبي رافع، مما يدفع يقينًا أن يكون هذا من فعل الناسخ أو فعل أبي رافع أو غيره.

ومع ذلك فإننا ثبتنا في الحاشية جميع العبارات المحذوفة ليفيد منها القارئ ويطلع علىٰ هذا التغيير الذي طرأ علىٰ النص .

وفيما يأتي بعض أمثلة العبارات المحذوفة:

۞ «وهذا كذب آخر علىٰ رسول الله ﷺ يوجب لصاحبه ولوج النار واللعنة إذ تحكمه في كلامه ﷺ بلا دليل»[١].

(١) المحلى ١٧/ ٣٢٤.

۞ «وهذه صفة الكذابين الفُسّاق المفترين علىٰ الله عز وجل وعلىٰ رسوله بالكذب»[(١)].

۞ «وهذا من أبرد ما موهوا به»[(٢)].

۞ «وحسبك بقوم هذا مقدار علمهم الذي به يحلون دماء المسلمين»[(٣)].

۞ «فهذيان نسوا فيه أقوالهم الفاسدة إذ»[(٤)].

۞ «بحكم إبليس اللعين فهذه أبدال أوجبوها بآرائهم الفاسدة فرضًا من حقوق واجبة بغير رضا الذي ألزموها إياه، ولا طيب نفسه»[(٥)].

۞ «فقول سخيف»[(٦)].

۞ «حيث زادوا علىٰ النص بالأخبار الواهية، لكان أولىٰ بهم»[(٧)].

۞ «أو تقليد بغير نص»[(٨)].

۞ «كاذبة ومحال»[(٩)].

---

(١) المحلى ١٧/ ٣٢٤.

(٢) المحلى ١٧/ ٣٢٥.

(٣) المحلى ١٧/ ٣٢٨.

(٤) المحلى ١٧/ ٣٥٧.

(٥) نفسه.

(٦) المحلى ١٧/ ٣٥٨.

(٧) نفسه.

(٨) نفسه.

(٩) المحلى ١٧/ ٣٥٩.

۞ «وتكلّف ظاهر البطلان»[١].

۞ «باطل ممتنع لا يحل القول به أصلًا»[٢].

۞ «بالدين وكيد الإسلام جهارًا، فتعوذ بالله من ذلك»[٣].

۞ «ورضًىٰ بالتمويه المفتضح من قُربٍ»[٤].

۞ «أن المبتلين من الله تعالىٰ بتقليده موهوا في ذلك»[٥].

۞ «ملعون متعمد للكذب عليه ﷺ»[٦].

۞ «ألا يستحي ذو دين من هذا الكلام الظاهر فساده»[٧].

۞ «فإن قالوا ذلك لاح تناقضهم، وإن لم يقولوه زادوا في الباطل ومنع الحق»[٨].

۞ «موهوا به»[٩].

۞ «وهذا من طريف ما موهوا به»[١٠].

---

(١) المحلى ١٧/ ٣٥٩.

(٢) المحلى ١٧/ ٣٦٠.

(٣) نفسه.

(٤) المحلى ١٧/ ٣٦١.

(٥) المحلى ١٧/ ٣٦٢.

(٦) المحلى ١٧/ ٣٦٨.

(٧) المحلى ١٧/ ٣٨٠.

(٨) المحلى ١٧/ ٣٨١.

(٩) نفسه.

(١٠) المحلى ١٧/ ٣٨٤.

۞ «إنما بهم أن يموهوا أنهم يحتجون، وهم لا يأتون إلا بما نهوا عنه، وأما الباطل»[(١)].

۞ «فلو راجعوا الحق لكان أولىٰ بهم»[(٢)].

۞ «فكيف يستحل مسلم أو من له حياء أن يحتج بشيء هو أول مبطل له»[(٣)].

۞ «هذا تمويه فاسد وكلام محال»[(٤)].

۞ «وتناقض الطوائف الثلاث المالكيين والحنفيين والشافعيين فيها»[(٥)].

۞ «فمن أضل ممن يحتج بما هو أول مخالف له»[(٦)].

۞ «ثم لم يكبر عليهم تكذيب جابر ورد روايته إذا خالف رأي مالك، فأي دين يبقىٰ بعد هذا، وهل هذا إلا اتباع الهوىٰ ولا مزيد؟»[(٧)].

۞ «وجميع الطوائف نقضت أصولها فيه»[(٨)].

۞ «ويُؤخذ بتخليط أبي حنيفة الذي لا يساوي الاشتغال به، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[(٩)].

---

(١) المحلى ١٧/ ٣٨٤.
(٢) نفسه.
(٣) المحلى ١٧/ ٣٩١.
(٤) المحلى ١٧/ ٣٩٥.
(٥) المحلى ١٧/ ٣٩٦.
(٦) المحلى ١٧/ ٣٩٧.
(٧) المحلى ١٧/ ٣٩٨.
(٨) المحلى ١٧/ ٤٠٢.
(٩) المحلى ١٧/ ٤١١.

۞ «مصيبة ولا فضيحة علىٰ الإسلام أشد»[(١)].

۞ «مع عظيم تناقضه إذ لم ير»[(٢)].

۞ «وفساد تقسيمه الذي لا خفاء به»[(٣)].

۞ «فأين قياسه الذي يحرم به ويحلل ويترك له القرآن والسنن»[(٤)].

۞ «أما المالكيون فقد تناقضوا هاهنا؛ لأن المرسل»[(٥)].

۞ «فمن العار والمقت علىٰ أصحابه[(٦)] أن يحتجوا برواية كان مَن قلدوه دينهم أول من أسقط روايته وأشار إلىٰ تكذيبه»[(٧)].

۞ «هذا الباطل الثاني يكذب باطلهم الذي موهوا قبل هذا به، لأنه هنالك»[(٨)].

۞ «وهاهنا نقضوا هذا الأصل الذي صححوه»[(٩)].

۞ «فصح أنهم متلاعبون لا تحقيق عندهم إلا في نصر رأي أبي حنيفة الذي رضوا به بدلًا من القرآن ومن بيان رسول الله ﷺ»[(١٠)].

---

(١) المحلى ١٧/ ٤٢٢.

(٢) نفسه.

(٣) المحلى ١٧/ ٤٢٣.

(٤) نفسه.

(٥) المحلى ١٧/ ٤٢٤.

(٦) يريد: أصحاب مالك.

(٧) المحلى ١٧/ ٤٣٢.

(٨) المحلى ١٧/ ٤٣٦.

(٩) المحلى ١٧/ ٤٣٧.

(١٠) المحلى ١٧/ ٤٤٠.

۞ «وهذا من أسخف كلام في الأرض، لأنَّ»[١].

۞ «فمن أضل وأخزىٰ ممن يموه في دين الله تعالىٰ بالاحتجاج بشيء هو أول مبطل له، نعوذ بالله من الضلال»[٢].

۞ «فظهرت جرأتهم علىٰ الكذب»[٣].

۞ «وهذا تلاعب لا خفاء به وشرع في الدين لم يأذن به الله تعالىٰ»[٤].

۞ «وأما المالكيون فتناقضوا هاهنا أقبح تناقض بلا برهان إذ قَدّروا»[٥].

۞ «إن كانت الآثار السخيفة التي موهتم بها حجة عندكم، فإنكم قد افتضحتم في ذلك أقبح فضيحة؛ لأن بعضها»[٦].

۞ «إذا وافق أهواءهم في تقليد مالك وأبي حنيفة»[٧].

۞ «فأي دين يبقىٰ مع هذا»[٨].

۞ «أفلا يستحيون من العار»[٩].

---

(١) المحلى ١٧/ ٤٤١.
(٢) المحلى ١٧/ ٤٤٥.
(٣) المحلى ١٧/ ٤٥٠.
(٤) نفسه.
(٥) نفسه.
(٦) المحلى ١٧/ ٤٥١.
(٧) المحلى ١٧/ ٤٥٥.
(٨) نفسه.
(٩) المحلى ١٧/ ٤٥٧.

◉ ثم وجدنا تخفيفًا لبعض الألفاظ والعبارات باستبدالها بما هو أخف وأجود، فمن ذلك مثلًا:

۞ القياسات الفاسدة	**القياسات**[١]
۞ فإن شغبوا	**فإن احتجوا**[٢]
۞ ثم نظرنا فيما شغب	**ثم نظرنا فيما احتج**[٣]
۞ القضايا الخبيثة	**القضايا**[٤]
۞ هذا القول السخيف	**هذا القول**[٥]
۞ في كذبهم	**في قولهم**[٦]
۞ وموهوا	**واحتجوا**[٧]
۞ فهذا ما موهوا به	**فهذا ما ذكروا**[٨]
۞ وشغب المالكيون	**واحتج المالكيون**[٩]

(١) المحلى ١٧/ ٣٢٧.
(٢) المحلى ١٧/ ٣٣١، ٤٠٨.
(٣) المحلى ١٧/ ٣٤١.
(٤) المحلى ١٧/ ٣٥٨.
(٥) المحلى ١٧/ ٣٦١.
(٦) المحلى ١٧/ ٣٨٢.
(٧) المحلى ١٧/ ٣٩٠، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٤٣، ٤٤٦، ٤٥٥... إلخ.
(٨) المحلى ١٧/ ٣٩٤.
(٩) المحلى ١٧/ ٤٣٧.

المحتويات

تم الكتاب بحمد الله



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٠١٥٢ / ٢٠١٨م

ISBN



إبرازات الكتب المتعددة ومناهج تحقيقها

هذا الكتاب

كُتَيِّب مختصرٌ مُعْتَصرٌ في موضوع عظيم الأهمية في علم تحقيق النصوص، وهو تعددُ الإبرازات للكتاب الواحد، قَلّما عُني به المعنيون بتحقيق النصوص، تحصَّل عندي نتيجة خبرة زادت على نصف قرن في تحقيق النصوص.

ومن المعلوم في بدائِهِ العُقول أنَّ الإبرازةَ الأخيرةَ هي التي تمثِّلُ ما ارتضاهُ المؤلف في آخر حياته، وهي ناسخةٌ للإبرازات الأُخَر، وهي التي يتعين أن يُقام عليها تحقيق النَّص، إذ من غير المعقول أن يَعتمد المُحقق شيئًا حَذَفهُ المؤلف أو جملةً لم يرتضها فعدَّلها، أو يُهْمِلُ مادةً زادها وارتضاها فصارت جزءًا من النَّص.

ورأيتُ من المفيد أن أشرك فيه زُملائي وطلبتي النُّجُب للنظر فيه وتدبره والأخذ به إن وجدوه أهلًا لذلك عند قيامهم بدراسة النُّسَخ الخطية لأي كتاب يرومون تحقيقه. وقد تَصَدَّيتُ لهذا الأمر وتَوَقّدت له لما رأيتُ فيه من خُلْفٍ بين بعض الطلبة ممن اعتاصَ عليهم إدراكه وتعذَّرَ، بل وتَعَسَّرَ في بعض الأحيان، فكانَ لا بُد من تأمل أعطافِه واستقصاء غرضِه وسَبْر غوره لتعم فوائدُه وتُرْتَجى عوائدُه.

من مقدمة د. بشار عواد



مصر - الإسماعيلية - ٤٦ شارع الجمهورية - الثلاثيني - بعد النزال
www.emambokhary.com


0020 643361186
info@emambokhary.com
FB/emambokhary.com
@emambokhary


9 789774 811289